

Distr.: General
2 May 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024

البندان 5 (أ) و 6 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع
المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي
يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام**

موجز

وفقا لقرار الجمعية العامة 1/70، يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عالمية عن التقدم المحرز منذ عام 2015 نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام مدخلات من أكثر من 50 منظمة دولية وإقليمية. وقد استُمدت البيانات التي يتضمنها هذا التقرير من المؤشرات الواردة في إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمده الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر قرار الجمعية 313/71).

* A/79/50

** قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130624 240524 24-07706 (A)



أولا - مقدمة

1 - لقد مرت نقطة المنتصف لمسيرتنا إلى عام 2030، ولم تظهر بعد علامات تدل على انتعاشة قوية ومطرّدة على الصعيد العالمي. ويكشف تقرير هذا العام أن العالم يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق 17 في المائة فقط من الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. ونظرا للتقدم الضئيل أو المعتدل المحرز حاليا في تحقيق ما يقرب من نصف الغايات، هناك حاجة ملحة إلى تسريع وتيرة العمل. وعلاوة على ذلك، فقد توقف التقدم بشأن أكثر من ثلث الغايات أو حتى أنه تراجع.

2 - وشهدت السنوات الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تقدما بطيئا ولكنه مطرد فيما يتعلق ببعض المؤشرات البالغة الأهمية، ولكن منذ عام 2019، تواجه الجهود الوطنية رياحا معاكسة عاتية على الصعيد العالمي. فلقد اجتمعت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاعات المتزايدة العدد، والتوترات الجيوسياسية والتجارية، والآثار المتفاقمة باستمرار لتغير المناخ، لتترك أهداف التنمية المستدامة عرضة للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، يعني وجود أوجه قصور هائلة في النظم الاقتصادية والمالية العالمية، إلى جانب المظالم التاريخية وضعف التضامن العالمي، أن البلدان النامية وأشد الشعوب هشاشة في العالم هي التي تلحقها حاليا أكبر الأضرار.

3 - وأدت الجائحة وعوامل أخرى إلى إضافة 23 مليون شخص إلى عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وإضافة 123 مليون شخص إلى عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام 2022 مقارنة بعام 2019، مما أدى إلى توسيع الفجوة في نمو متوسط دخل الفرد بين أفقر البلدان وأغناها. وعلى الرغم من التحسن في بعض الغايات المتصلة بالصحة، فقد تباطأ التقدم العام في مجال الصحة العالمية منذ عام 2015. ولا يزال التقدم في مجال التعليم - وهو الأساس الذي يرتكز عليه الكثير من الأمور - مصدر قلق بالغ، ذلك أنه في عام 2019 لم يحقق سوى 58 في المائة من الطلاب في جميع أنحاء العالم الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة بحلول نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية، ولم يكن واحد من كل خمسة شباب ملتحقا بأي نوع من العمل أو التعليم أو التدريب. ولا يزال الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين الذي قُطع في خطة عام 2030 هدفا بعيد المنال، مع إحراز تقدم محدود في تحقيق تكافؤ الجنسين في الحياة العامة والأدوار الإدارية واستمرار ارتفاع مستويات العنف ضد النساء والفتيات.

4 - وفي مجال المناخ والتنوع البيولوجي، فإنه على الرغم من بعض الانخفاضات في انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة، سجلت تركيزات الاحتباس الحراري مستويات قياسية في عام 2022، وتشير البيانات الأنية المستمدة من عام 2023 إلى استمرار الارتفاع. وارتفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى 150 في المائة فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وزاد التمويل العام لإنتاج واستهلاك النفط والفحم والغاز بأكثر من الضعف من عام 2021 إلى عام 2022 وبثلاثة أضعاف منذ عام 2015، مما أعاق التقدم نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وتحمض المحيطات أخذ في الارتفاع وسيستمر على هذا النحو إذا استمرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الارتفاع. ويتفاقم خطر انقراض الأنواع، مع انخفاض بنسبة 12 في المائة في مؤشر القائمة الحمراء الإجمالي منذ عام 1993.

5 - وفي الوقت نفسه، لا تزال الجريمة المنظمة العنيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة يعصفان بالعديد من البلدان، مما يشكل تهديدات أمنية كبرى. وبالإضافة إلى ذلك، ومع دخول غزو الاتحاد الروسي

لأوكرانيا عامه الثالث الآن، واندلاع حرب وحشية تدور رحاها حاليا في غزة، والنزاع الدائر في السودان الذي لا تظهر فيه بعد علامات الانفراج، وصل عدد النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم إلى رقم غير مسبوق قدره 110 ملايين شخص. وبين عامي 2022 و 2023، زادت الخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة بنسبة 72 في المائة.

6 - وفي حين وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى مرتفع جديد آخر، حيث بلغت 223,7 بليون دولار في عام 2023 (أي ما يعادل 0,37 في المائة من الدخل القومي الإجمالي المشترك للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1,37 تريليون دولار، وانخفض إجمالي منح التنمية المستدامة للبلدان النامية في عام 2022، وظلت مستويات الديون - رغم انخفاضها الطفيف - مرتفعة بشكل استثنائي. وتبلغ الفجوة الاستثمارية السنوية التي يتعين أن تسدها البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 4 تريليونات دولار.

7 - وعلى الرغم من تلك التحديات، هناك بصيص من الأمل. فكما هو مبين في هذا التقرير، يُحرز حاليا تقدم في مجالات، مثل خفض معدل وفيات الرضع، وحالات الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، وتكلفة التحويلات المالية، وزيادة فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة والنطاق العريض للأجهزة المحمولة. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم الاتجاهات العالمية، تسعى بلدان عديدة إلى تنفيذ خطط تحويلية بتصميم حقيقي من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحرز تقدما ملموسا في هذا الصدد.

8 - وعلاوة على ذلك، تُجمع الحكومات على الالتزام بخطة عام 2030، وهو ما يمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2023. ومن الضروري أن نحمي هذا الالتزام عن طريق اتخاذ الخطوات الحيوية اللازمة لتحقيق تقدم يفضي إلى التحول من الآن وحتى عام 2030، بسرعة أكبر بكثير وعلى نطاق أوسع بكثير.

9 - أولا، لكي نحقق أهداف التنمية المستدامة، نحن بحاجة إلى السلام. فالنزاعات وأعمال العنف التي تتسبب في حالات لا توصف من الموت والدمار والتشريد والاضطراب في جميع أنحاء العالم يجب أن تنتهي، ويجب أن تبدأ فترة جديدة من العلاقات الدولية التي تحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

10 - ثانيا، لكي يكون هناك أي معنى للالتزام بعدم ترك أي شخص خلف الركب، يجب علينا أن نفتح مجالاً أكبر بكثير لتمويل البلدان النامية وتوفير الحيز المالي لها، وأن نكفل وجود نظام مالي دولي أكثر إنصافاً وتمثيلاً وفعالية. وعلى مدى الأشهر الـ 18 المقبلة، يجب على البلدان أن تقوم، من خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وعمل مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية، والدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، بإدخال تغييرات ملموسة على السياسات والصكوك والمؤسسات الدولية التي تؤثر بشكل كبير على تدفق تمويل التنمية.

11 - ثالثاً، يجب أن نضاعف الجهود في المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم يفضي إلى التحول في جميع أهداف التنمية المستدامة. وتشكل التحولات فيما يتعلق بالطاقة والغذاء والربط الرقمي - المدعومة بتوسيع نطاق الوصول إلى الحماية الاجتماعية والوظائف اللائقة - والتعليم والمهارات من أجل المستقبل، عناصرَ ضرورية لتكييف الاقتصادات بحيث تكافح أزمة الكوكب الثلاثة وتحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتحقيق تلك الأهداف لا يتطلب تعزيز المؤسسات وأطر السياسات العامة فحسب، بل يتطلب أيضاً مسارات استثمار متينة ودعماً معززاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، والمستثمرين من القطاع الخاص. ويمكن للخطط المفضية إلى هذه التحولات أن تثيري أيضاً الخطط الوطنية المحدثة المتعلقة بالمناخ لعام 2025، التي ينبغي أن تغطي الاقتصاد بأكمله وأن تتماشى مع إبقاء معدل الاحترار العالمي ضمن حد 1,5 درجة مئوية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يقترن بذل جهود التنفيذ مع مواصلة السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.

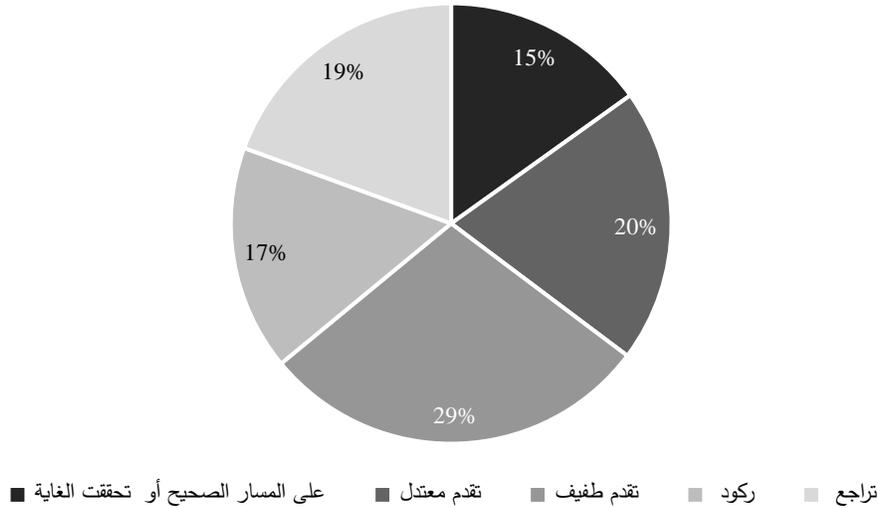
12 - وكما هو مبين في هذا التقرير، هناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي والعمل الحاسم لاستعادة الروح والعزم اللذين أديا إلى اعتماد خطة عام 2030 قبل تسع سنوات. فتطعاتنا المشتركة إلى مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً واستدامة لجميع الناس والكوكب نفسه هي الآن في منعطف خطير. ولا نستطيع الأخذ بأيدي الملايين الذين يُتركون حالياً خلف الركب وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إلا من خلال الجهود المتعددة الأطراف المتجددة والالتزام الثابت من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ثانياً - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يظهر في عام 2024

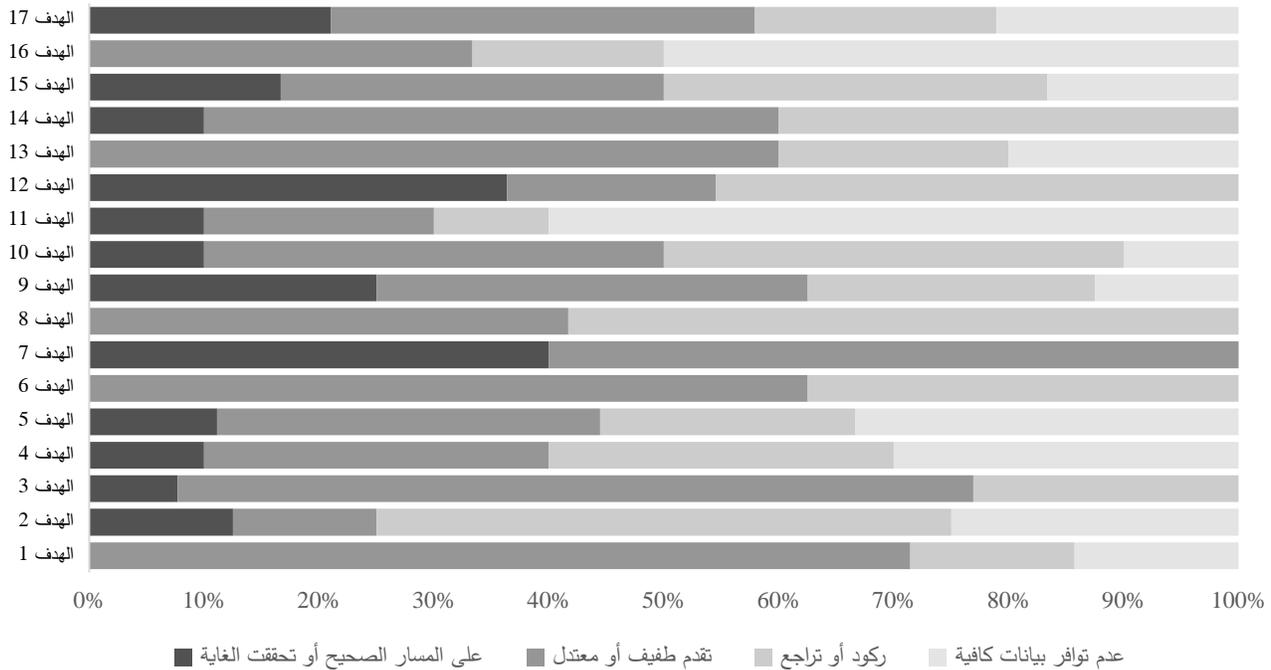
13 - يكشف تقييم التقدم الذي أُجري في عام 2024 أن العالم منحرف بشدة عن المسار المؤدي إلى تحقيق خطة عام 2030. وكما هو موضح في الشكل الأول، فمن بين 139 غاية تتوفر بشأنها بيانات عن الاتجاهات ومعلومات مفيدة إضافية من الوكالات المعنية، لا تُظهر إلا نسبة 17 في المائة تقدماً نحو تحقيقها بحلول عام 2030 كما هو متوقع. ويؤدي ما يقرب من النصف (48 في المائة) انحرافات متوسطة إلى حادة عن المسار المستصوب، حيث يُبرز 30 في المائة تقدماً طفيفاً ويظهر 18 في المائة تقدماً معتدلاً. ومما يثير الجزع أن 18 في المائة منها يظهر ركوداً وأن 17 في المائة منها يشير إلى تراجع دون مستويات خط الأساس لعام 2015⁽¹⁾. ويرد في الشكل الثاني تقييم للتقدم المحرز حسب أهداف التنمية المستدامة.

(1) نظراً لوجود بيانات جديدة وتطبيق منهجيات منقحة، لا يمكن مقارنة تقييم التقدم المحرز هذا العام مع تقييمات الأعوام السابقة.

الشكل الأول
تقييم التقدم الإجمالي على مستوى الغايات (البيانات المتعلقة بالاتجاهات للفترة 2015-2024)
(بالنسب المئوية)



الشكل الثاني
تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 استناداً إلى الغايات التي جرى تقييمها، حسب الهدف
(البيانات المتعلقة بالاتجاهات للفترة 2015-2024)
(بالنسب المئوية)



14 - وقد تأثر التقييم بالتحديات المستمرة المتعلقة بتوافر البيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة وحسن توقيتها. وعموماً، وعلى النحو المبين في الشكل الثالث، أُحرز تقدم جدير بالثناء في تحسين توافر البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة عند مقارنة قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 بقاعدة البيانات لعام 2024. وبالعودة إلى عام 2016، الذي شهد أول اعتماد لإطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتضح أنه لم يكن سوى ثلث المؤشرات يتسم بتغطية جيدة بالبيانات (أي كانت تتوافر بيانات عن أكثر من 50 في المائة من البلدان) في حين كانت 39 في المائة من مؤشرات الأهداف تقتصر إلى منهجيات أو معايير راسخة دولياً. أما اليوم، فيتسم 68 في المائة من المؤشرات بتغطية جيدة بالبيانات، ومنذ عام 2020، يتمتع جميع المؤشرات البالغ عددها 231 مؤشراً بمنهجية راسخة ومتفق عليها دولياً. فضلاً عن ذلك، تتوافر بيانات جيدة عن الاتجاهات بالنسبة لـ 51 في المائة من المؤشرات (ما لا يقل عن نقطتين من البيانات منذ عام 2015) في أكثر من نصف جميع البلدان.

15 - ويختلف التباين في التغطية القطرية بالبيانات باختلاف جميع أهداف التنمية المستدامة، مع وجود فجوات كبيرة في البيانات في مجالات التنمية ذات الأولوية، مثل المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16). وعلاوة على ذلك، لا يزال حُسن توقيت البيانات يشكل تحدياً، حيث كان ثلث المؤشرات تقريباً يفتقر إلى بيانات على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويعوق عدم توافر بيانات جيدة التوقيت قدرة واضعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة وتصحيح المسار.

16 - واعترافاً بأهمية البيانات في توجيه التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة، أُطلقت مبادرة عالية الأثر بشأن قوة البيانات في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2023. وتهدف المبادرة إلى توفير البيانات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق حشد الدعم السياسي لنظم البيانات الوطنية والاستثمارات فيها، والاصطفاف حول استراتيجية وطنية واحدة للبيانات، وتعزيز الشراكات والتعاون والتنسيق. ويتوسع حالياً نطاق هذه المبادرة التي تضم في الوقت الراهن 15 بلداً في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُشجّع المزيد من البلدان والشركاء على الانضمام إلى هذا المسعى المهم لضمان امتلاك كل حكومة البيانات التي تحتاجها لتتبع ودفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

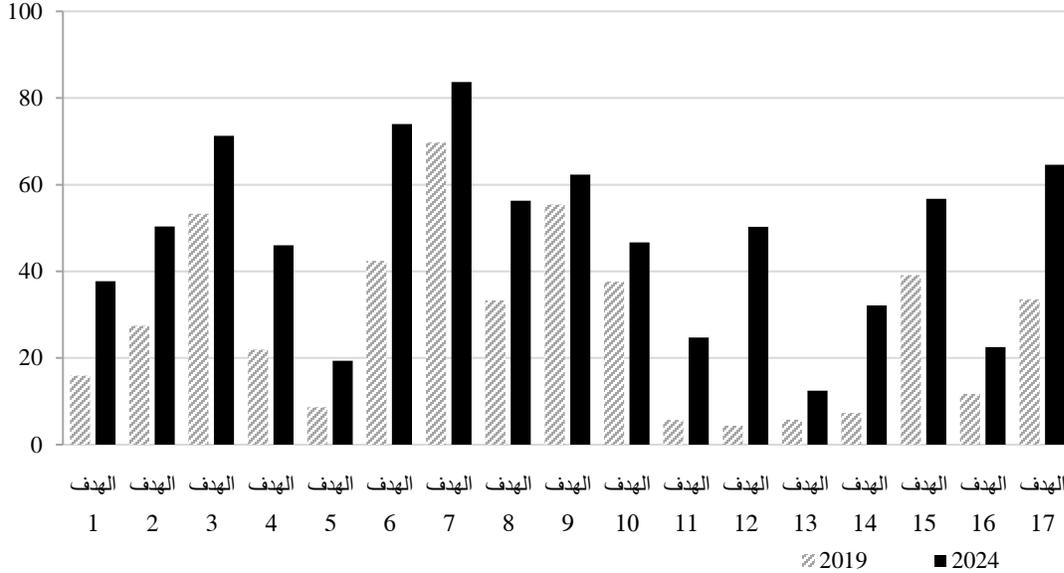
17 - ويقدم الجزء المتبقي من هذا الفرع من التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تقييم موجز لغايات مختارة. ويمكن الاطلاع في المرفق الإحصائي على بيانات عالمية وإقليمية، إلى جانب تقييمات للتقدم المحرز، فيما يتصل بجميع الغايات والمؤشرات التي تتوافر معلومات بشأنها⁽²⁾.

(2) يمكن الاطلاع على إطار المؤشرات العالمية، والمرفق الإحصائي لهذا التقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن طريق الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

الشكل الثالث

نسبة البلدان أو المناطق التي تتوفر بشأنها بيانات (ما لا يقل عن نقطتين من البيانات منذ عام 2015)، مع مقارنة قاعدة بيانات عام 2019 بقاعدة بيانات عام 2024، حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالنسب المئوية)



الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

18 - تعثرت الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع بسبب النكسات الكبيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وسلسلة من الصدمات الكبرى خلال الفترة 2020-2022. فقد تسببت الجائحة في زيادة الفقر المدقع في عام 2020 لأول مرة منذ عقود، مما أدى إلى عكس مسار التقدم العالمي بمقدار ثلاث سنوات. وكان التعافي متفاوتاً، حيث تخلفت البلدان المنخفضة الدخل عن الركب. ومع استمرار الأزمات، يبدو أن القضاء على الفقر بحلول عام 2030 بعيد المنال بشكل متزايد، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى القدرة المالية لمواجهة الضغوط الاقتصادية.

الغاية 1-1

19 - عادت مستويات الفقر المدقع إلى ما كانت عليه قبل الجائحة في معظم البلدان بحلول عام 2022، باستثناء البلدان المنخفضة الدخل، حيث كان التعافي أبطأ. وفي عام 2022، كان 9 في المائة من سكان العالم، أو 712 مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع، بزيادة قدرها 23 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل 590 مليون شخص، أو 6,9 في المائة من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030.

20 - وانخفضت نسبة السكان العاملين في العالم الذين يعيشون في فقر بشكل مطرد، من 8,4 في المائة في عام 2015 إلى 6,9 في المائة في عام 2023. ومع ذلك، كان ما يقرب من 241 مليون عامل في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع في عام 2023، ومن المتوقع حدوث تغيير إيجابي ضئيل في عام 2024.

الغاية 1-2

21 - على الرغم من أن البيانات التي تغطي فترة أزمة كوفيد-19 محدودة، فإن من المرجح أن تكون الجائحة قد أبطأت وتيرة التقدم المحرز نحو خفض معدلات الفقر على المستوى الوطني إلى النصف. وبالنظر إلى الاتجاهات التاريخية، فإن أقل من 30 في المائة من البلدان في جميع أنحاء العالم ستمكن من خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2030.

- **الغاية 1-3** في عام 2023، لم يحصل سوى 28,2 في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم على إعانات نقدية مقدمة إلى الأطفال، مقارنة بنسبة 22,1 في المائة في عام 2015، مما ترك 1,4 بليون طفل تتراوح أعمارهم بين 0 و 15 عاما دون تغطية. ولضمان حصول جميع الأطفال على ما لا يقل عن مستوى أساسي من الحماية الاجتماعية، سيلزم أن تستثمر البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا مبلغا إضافيا قدره 98,1 بليون دولار و 88,8 بليون دولار، على التوالي، في حين ستحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى مبلغ إضافي قدره 59,6 بليون دولار.
- **الغاية 1-5** ظلت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث مرتفعة بصورة مستعصية في السنوات الأخيرة ولم تظهر أي علامة على التخفيف من حدتها. وبين عامي 2015 و 2022، تجاوزت الخسائر الاقتصادية المباشرة - حسب البيانات المقدمة - أكثر من 115 بليون دولار سنويا في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المبلغة.
- **الغاية 1-أ** تشير البيانات المستقاة من نحو 100 بلد إلى أن نسبة الإنفاق الحكومي الكلي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) تبلغ حوالي 50 في المائة، بمتوسط قدره 60 في المائة على نطاق الاقتصادات المتقدمة و 40 في المائة على نطاق اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي حين مال اتجاه هذا المؤشر نحو الارتفاع قليلا بالنسبة لكلا المجموعتين على مدى العامين الماضيين، لا تزال الفجوة بينهما مستقرة عند حوالي 20 نقطة مئوية.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

22 - ما زال الجوع قائما على الصعيد العالمي، حيث واجه ما يقرب من شخص واحد من كل 10 أشخاص في العالم الجوع في عام 2022، بينما كان 2,4 بليون شخص يعانون في نفس العام من انعدام الأمن الغذائي بدرجات تراوحت من معتدلة إلى شديدة. وفي عام 2022 أيضا، شهد 60 في المائة من البلدان في جميع أنحاء العالم زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية بسبب النزاعات وتعطل سلاسل الإمداد. ويتطلب تحقيق القضاء التام على الجوع بذل جهود مكثفة لتحويل المنظومات الغذائية من أجل زيادة استدامتها وقدرتها على الصمود وتوخي الإنصاف فيها. وعلاوة على ذلك، فإن التعجيل بإدخال تحسينات في النمط الغذائي والتغذية والصحة والنظافة الصحية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الغاية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى النصف.

- **الغاية 2-1** بعد زيادة الجوع العالمي بشكل حاد في أعقاب ظهور جائحة كوفيد-19، استقر مستواه في عام 2022 عند حوالي 9,2 في المائة من السكان. وواجه ما بين 691 مليون شخص و 783 مليون شخص الجوع في عام 2022. وبمراجعة متوسط المدى المذكور (735 مليوناً)، يتضح أن عدد من واجهوا الجوع في عام 2022 زاد بمقدار 122 مليوناً عما كان عليه الحال في

عام 2019، الذي كان فيه معدل الانتشار يبلغ 7,9 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان ما يقدر بنحو 29,6 في المائة من سكان العالم، أي 2,4 بليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو شديدة في عام 2022.

• **الغاية 2-2** تأثر على الصعيد العالمي في عام 2022 ما يقدر بـ 22,3 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (148 مليون طفل) بالتقزم، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة 24,6 في المائة في عام 2015 و 26,3 في المائة في عام 2012⁽³⁾. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، سيتأثر واحد من كل خمسة أطفال دون سن الخامسة (19,5 في المائة) بالتقزم في عام 2030. وأثرت زيادة الوزن على 37 مليون طفل دون سن الخامسة (أو 5,6 في المائة)، في حين أثر الهزال على 45 مليون طفل (أو 6,8 في المائة) في عام 2022.

• **الهدف 2-3** لا تزال الفجوة في الدخل بين منتجي الأغذية على نطاق صغير ومنتجي الأغذية على نطاق غير صغير كبيرة. وفي 95 في المائة من البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات، يقل متوسط الدخل السنوي لصغار المنتجين عن نصف متوسط الدخل السنوي لمن ليسوا من صغار المنتجين. ومن بين صغار منتجي الأغذية، عادة ما تدر الوحدات التي يرأسها الرجال دخلا أعلى مقارنة بالوحدات التي ترأسها النساء.

• **الغاية 2-أ** في عام 2022، بلغ الإنفاق العام العالمي ما مقداره 36 تريليون دولار، خصص منه مبلغ 749 بليون دولار للزراعة - وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. وشكل الإنفاق الحكومي على الزراعة 2,1 في المائة من الإنفاق الحكومي الكلي، وهو ما يعكس زيادة عن مستواه خلال ذروة الجائحة، وانخفاضا بشكل طفيف فقط عن مستواه في عام 2019. وتدنى الإنفاق الحكومي على الزراعة كنسبة إلى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مقيسا من حيث مؤشر التوجه الزراعي، من خط الأساس لعام 2015 البالغ 0,50 إلى 0,43 في عام 2021، لكنه عاد إلى 0,48 في عام 2022.

• **الغاية 2-ب** انخفض إجمالي نفقات دعم الصادرات الزراعية السنوية المبلغ عنها من ذروة بلغت 6,7 بلايين دولار في عام 1999 إلى 33 مليون دولار في عام 2022. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2024، لم يكن مسموحا إلا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية باستخدام أشكال معينة من إعانات التصدير.

• **الغاية 2-ج** في عام 2022، بلغت حصة البلدان التي كانت تواجه ارتفاعا يتراوح بين المتوسط وغير الطبيعي في أسعار المواد الغذائية رقما قياسيا جديدا هو 58,1 في المائة، بعد أن انخفضت بأكثر من النصف في عام 2021 عن الذروة التاريخية السابقة التي بلغت 48 في المائة في عام 2020. وتمثل الحصة لعام 2022 زيادة بنحو أربعة أضعاف عن متوسط المستوى البالغ 15,2 في المائة للفترة 2015-2019. وأدت الاختلالات الكبيرة في الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمدادات الغذائية، في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، لا سيما خلال النصف الأول من عام 2022.

(3) كان عام 2012 هو عام الأساس للأهداف التغذوية لمنظمة الصحة العالمية.

الهدف 3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

23 - هناك تحديات كبيرة تكتنف تحقيق الأهداف الصحية العالمية، حيث تباطأ التقدم منذ عام 2015 في مجالات مثل الوفيات النفاسية، والوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية الرئيسية، والحصول على الرعاية الصحية الأساسية. ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة، لا سيما بين الفئات السكانية الضعيفة، وتتفاقم بسبب أزمة المناخ. ولتحقيق الغايات الواردة في إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة وتركيز كبير لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك معالجة عدم المساواة والعوامل البيئية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الفئات والمناطق الضعيفة التي تتقل كاهلها أعباء الأمراض.

• **الغاية 3-1** انخفضت نسبة الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي انخفاضاً طفيفاً من 227 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2015 إلى 223 حالة وفاة في عام 2020. وسيطلب بلوغ الغاية العالمية المتمثلة في 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي تحقيق معدل تخفيض سنوي قدره 11,6 في المائة بين عامي 2021 و 2030. واستأثرت منطقتان جغرافيتان، هما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، بنحو 87 في المائة (249 000 حالة) من الوفيات النفاسية المقدرة على الصعيد العالمي في عام 2020. وارتفعت في جميع أنحاء العالم نسبة الولادات التي تتم بحضور قبالة ماهرة من 80 في المائة في عام 2015 إلى 86 في المائة في عام 2023. ومع ذلك، هناك تفاوتات جغرافية كبيرة، أبرزها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لم يكن المعدل يتجاوز 73 في المائة في عام 2023.

• **الغاية 3-2** في عام 2022، كان عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي يبلغ 4,9 ملايين وفاة، بانخفاض من 9,9 ملايين وفاة في عام 2000 و 6,0 ملايين وفاة في عام 2015. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 37 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2022 - أي أقل بنسبة 51 في المائة مما كان عليه في عام 2000 و بانخفاض بنسبة 14 في المائة عن عام 2015. وبالمثل، انخفض المعدل العالمي لوفيات المواليد إلى 17 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2022، أي بانخفاض بنسبة 44 في المائة و 12 في المائة عن مستوي عامي 2000 و 2015 على التوالي.

• **الغاية 3-3** لوحظ إحراز تقدم متفاوت نحو تحقيق الغاية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الأمراض المعدية، كما يتضح مما يلي:

(أ) سُجل ما يقدر بنحو 1,3 مليون إصابة جديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية في عام 2022، أي أقل بنسبة 27 في المائة عن النسبة المسجلة في عام 2015 وأقل بنسبة 38 في المائة عن النسبة المسجلة في عام 2010، وقد أدت زيادة فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية إلى تجنب ما يقرب من 20,8 مليون حالة وفاة مرتبطة بالإيدز خلال العقود الثلاثة الماضية؛

(ب) كان العدد العالمي المبلغ عنه للأشخاص الذين تم تشخيص إصابتهم حديثاً بالسل يبلغ 7,5 ملايين في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ عام 1995، بينما انخفض عدد الوفيات السنوية الناجمة عن السل في عام 2022 بعد عامين متتاليين من الزيادة بسبب جائحة كوفيد-19؛

(ج) في عام 2022، كان هناك ما يقدر بنحو 249 مليون حالة ملاريا على مستوى العالم، وهو ما يتجاوز مستوى ما قبل الجائحة البالغ 233 مليون حالة في عام 2019؛

(د) في عام 2022، احتاج 1,62 بليون شخص إلى تدخلات ورعاية للعلاج من أمراض المناطق المدارية المهملة، بانخفاض نسبته 26,1 في المائة عن عام 2010، في حين أنه في كانون الأول/ديسمبر 2023، كان 50 بلدا وإقليما ومنطقة قد قضت على مرض واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة.

• **الغاية 3-5** انخفضت التغطية العالمية بالعلاج من تعاطي المخدرات من حوالي 11 في المائة في عام 2015 إلى أقل من 9 في المائة في عام 2022. ومما يثير الجزع أن التغطية بالعلاج للنساء متخلفة باستمرار عن التغطية بالعلاج للرجال في جميع المناطق. ففي عام 2022، تلقى أكثر من 13 في المائة من الرجال الذين كانوا يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات العلاج على مستوى العالم، في حين تلقى أقل من 6 في المائة من النساء هذا العلاج. وعلاوة على ذلك، تتفاوت البيانات المتعلقة بالتغطية بالعلاج لاضطرابات تعاطي الكحول تفاوتًا كبيرًا، حيث تتراوح بين 0,3 في المائة فقط و 14 في المائة كحد أقصى في البلدان المبلغة.

• **الغاية 3-7** زادت نسبة النساء في سن الإنجاب (أي المتراوحه أعمارهن بين 15 و 49 سنة) اللواتي أُبْنِيَت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بأساليب حديثة زيادةً طفيفة من 76,5 في المائة إلى 77,6 في المائة بين عامي 2015 و 2024. وهذا يعادل زيادة قدرها 75 مليون امرأة في سن الإنجاب لبيت حاجتهن باستخدام الأساليب الحديثة منذ عام 2015. وانخفض معدل الولادات لدى المراهقات على مستوى العالم من 47,2 ولادة لكل 1 000 فتاة وامرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاما في عام 2015 إلى 40,7 في عام 2024.

• **الغاية 3-8** انخفضت نسبة السكان غير المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية بنحو 15 في المائة بين عامي 2000 و 2021، مع إحراز تقدم ضئيل بعد عام 2015. وفي عام 2021، كان حوالي 4,5 بلايين شخص غير مشمولين بالخدمات الصحية الأساسية.

• **الغاية 3-أ** في عام 2022، قدر معدل الانتشار العالمي لتعاطي التبغ في الوقت الحالي بين السكان البالغين من العمر 15 عاما فأكثر بنسبة 20,9 في المائة. وهذا يساوي حوالي 1,25 بليون شخص بالغ يتعاطى التبغ في العالم. وانخفض معدل الانتشار منذ عام 2015، عندما كان 23,9 في المائة، وانخفض عدد المتعاطين بمقدار 50 مليون متعاط.

• **الغاية 3-ب** انتعشت نسبة التغطية بالجرعة الثالثة من اللقاح الواقي من الدفتريا والكزاز والسعال الديكي إلى 84 في المائة في عام 2022، وهو ما يمثل تحسنا من 81 في المائة في عام 2021، ولكن لا تزال هذه النسبة أقل من المستوى المسجل في عام 2019 البالغ 86 في المائة. وفي عام 2022، كان 20,5 مليون طفل لا يزالون معرضين للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات. ونسبة التغطية الحالية بجرعتين من لقاح الحصبة البالغة 74 في المائة غير كافية لمنع نقشي المرض. وانخفض معدل التحصين بلقاح الورم الحليمي البشري بشكل كبير خلال الجائحة، ولكن شهدت في عام 2022 أول علامات مشجعة على انتعاش التطعيم حيث بلغت التغطية الكاملة المقررة بين الفتيات 15 في المائة.

- **الغاية 3-ج** في حين أظهرت دراسة حديثة أن النقص العالمي المتوقع في عدد العاملين الصحيين بحلول عام 2030 قد انخفض من 18 مليون إلى 10 ملايين عامل صحي، فإن شيخوخة السكان ستؤدي إلى زيادة الحاجة الصحية وزيادة اتساع تلك الفجوة. فهناك حاجة إلى 1,8 مليون عامل صحي إضافي في 54 بلدا (معظمها من البلدان المرتفعة الدخل) لمجرد الحفاظ على الكثافة الحالية للعاملين الصحيين الموحدة بحسب العمر.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

24 - الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة هو عامل تمكين رئيسي لمعظم الأهداف الأخرى. ومن المؤسف أن التقدم العالمي في مجال التعليم لا يحدث بالسرعة الكافية. فقد حقق 58 في المائة فقط من الطلاب في جميع أنحاء العالم الحد الأدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في القراءة في نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية في عام 2019. وتراجع نسبة كبيرة من البلدان من حيث نتائج التعلم في نهاية المرحلة الإعدادية من التعليم الثانوي. وتباطأت التحسينات في معدلات إكمال المرحلة العليا من التعليم الثانوي منذ عام 2015. وتواجه بعض المناطق، بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نقصاً في عدد المعلمين، وارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين، وعدم كفاية التدريب، ونقص فرص التطوير المهني للمعلمين. وينبغي إعطاء الأولوية لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 4، لأنه سيكون له تأثير حفاظ على تحقيق خطة عام 2030 بشكل عام.

- **الغاية 4-1** تستمر معدلات إكمال التعليم الابتدائي والإعدادي في منحنى تصاعدي، وارتفعت النسبة المئوية للشباب الذين يكملون المرحلة العليا من التعليم الثانوي من 53 في المائة في عام 2015 إلى 59 في المائة في عام 2023. غير أن هذه الزيادة تحدث بوتيرة أبطأ مقارنة بالتقدم المحرز خلال فترة السنوات الثماني السابقة، ولا تؤدي هذه التحسينات دائماً إلى نتائج تعليمية إيجابية. ففي الفترة بين عامي 2018 و 2022، واستناداً إلى نتائج التعلم في نهاية المرحلة الإعدادية من التعليم الثانوي على نطاق 81 بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشركائها، انخفض الأداء في الرياضيات بمقدار قياسي بلغ 15 نقطة بينما انخفض الأداء في القراءة بمقدار 10 نقاط. ومع ذلك، كانت درجات الرياضيات والقراءة تتراجع في تلك البلدان قبل عام 2015، مما يوحي بأن جزءاً فقط من الانخفاض يمكن أن يعزى إلى آثار كوفيد-19. وتؤثر مجموعة معقدة من العوامل على منظومات التعليم في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل.

- **الغاية 4-2** تظهر البيانات الواردة من 76 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بشكل رئيسي في الفترة من 2015 إلى 2023 أن ما يقرب من ثلثي صغار الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و 59 شهراً ينمون بطريقة سليمة، ولا توجد فروق كبيرة بين الجنسين. غير أن ثمة تفاوتات شاسعة فيما بين البلدان والمناطق. وفي عام 2022، شارك على الصعيد العالمي 7 من كل 10 أطفال في التعلم المنظم قبل بلوغ سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية الرسمية بعام واحد. وعلى الرغم من الانخفاض بنسبة 1,5 نقطة مئوية بين عامي 2019 و 2021، بدأت مستويات المشاركة في التعافي والعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة.

- **الغاية 4-3** في البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات حديثة، شارك حوالي سدس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما في التعليم والتدريب. وترتفع المشاركة بشكل ملحوظ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما مقارنة بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و 55 عاما، حيث يبلغ متوسط معدل المشاركة حوالي 50 في المائة في معظم المناطق. بيد أن أقل من 3 في المائة من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 55 عاما يلتحقون بالتعليم والتدريب في معظم المناطق.
- **الغاية 4-5** التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية سائدة في التعليم، مما يؤثر على مختلف المؤشرات. وقد تخفي نسب التكافؤ العالمية والإقليمية أوجه عدم المساواة بين الجنسين داخل البلدان، مما يضر بالفتيات أو الصبيان. والتفاوتات القائمة على الموقع أو ثروة الأسرة المعيشية أكثر وضوحا، حيث تواجه الأسر الريفية أو الأسر الأقل ثراء تحديات أكبر. وتتسع هذه الفجوات في مستويات التعليم العالي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم وانخفاض الفرص المتاحة للمحدرين من خلفيات محرومة.
- **الغاية 4-أ** في عام 2022، لم يكن لدى سوى نصف جميع المدارس الابتدائية البنية التحتية الأساسية والمواد اللازمة لتوفير تجربة مدرسية مناسبة للتلاميذ ذوي الإعاقة، ولم يكن لدى مدرسة من كل خمس مدارس ابتدائية على الصعيد العالمي مرافق صحية أحادية الجنس. وفي العام نفسه، كانت إمكانية الوصول إلى الإنترنت متاحة لما متوسطه 44 في المائة من المدارس الابتدائية و 56 في المائة من المدارس الإعدادية و 69 في المائة من مدارس المرحلة العليا من التعليم الثانوي، أي ما يقرب من ضعف المعدلات المسجلة لعام 2021. وفي عام 2022، كانت نسبة 91 في المائة من مدارس المرحلة العليا من التعليم الثانوي مزودة بالكهرباء، وكان لدى 81 في المائة منها حواسيب للاستخدام التربوي، وكان 69 في المائة من المدارس موصولاً بالإنترنت.
- **الغاية 4-ج** في عام 2022، كان 15 في المائة من المعلمين لا يزالون غير مدربين وفقا للمعايير الوطنية الدنيا في بلدانهم. ولم يلاحظ أي تقدم بشأن هذا المؤشر منذ عام 2015. وهناك تفاوتات كبيرة بين مختلف المناطق الجغرافية: ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، لا يستوفي سوى 70 في المائة من المعلمين الحد الأدنى من شروط التأهيل الوطنية ليعتبروا مدربين، مقارنة بنسبة 88 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا.

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

25 - من الواضح أن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين لا يسير على الطريق الصحيح. فعلى الرغم من أن معدلات انتشار الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث آخذة في التناقص، فقد زاد العدد الإجمالي للحالات بسبب النمو السكاني. ولا يزال تكافؤ الجنسين، وخاصة في مشاركة المرأة في الحياة العامة والأدوار الإدارية، بعيد المنال. وبالمعدل الحالي، سيستغرق تحقيق تكافؤ الجنسين في المناصب الإدارية 176 عاما. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من النساء يفتقر إلى السيطرة على صحته الجنسية والإنجابية، وما زال العنف ضد المرأة مستحكما. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الأعراف الاجتماعية المتحيزة، والقضاء على الممارسات الضارة وتغيير القوانين التمييزية. وتكتسي زيادة

الأدوار القيادية للمرأة والاستثمارات في المساواة بين الجنسين أهمية حاسمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

• **الغاية 5-1** استنادا إلى البيانات التي جُمعت في عام 2022 في 120 بلدا، يفقر 55 في المائة من البلدان إلى قوانين عدم التمييز التي تحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة، ولا يزال نصف البلدان يفقر إلى حصص للمرأة في البرلمانات الوطنية.

• **الغاية 5-3**

○ على الصعيد العالمي، كانت حوالي 640 مليون فتاة وامرأة قد تزوجت قبل سن 18 عاما في عام 2023، وتستأثر الهند بثالث هذا العدد. وفي حين أدى التقدم المحرز إلى انخفاض في زواج الأطفال، فإن واحدة من كل خمس شابات (19 في المائة) ما زالت تتزوج قبل سن 18 عاما، نزولا عن نسبة واحدة من كل أربع شابات في عام 2013. وعلى الرغم من تقادي حدوث 68 مليون حالة زواج أطفال في تلك الفترة، فإن الوثيرة ليست كافية للقضاء على هذه الممارسة بحلول عام 2030.

○ وتشير تقديرات عام 2024 إلى أن أكثر من 230 مليون فتاة وامرأة في جميع أنحاء العالم قد تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بزيادة قدرها 30 مليون فتاة وامرأة مقارنة بتقديرات عام 2016.

• **الغاية 5-4** تقضي النساء في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الأيام العادية وقتا أكثر من الرجال بمرتين ونصف المرة تقريبا، وفقا لأحدث البيانات عن الفترة بين عامي 2000 و 2022.

• **الغاية 5-5** لا يزال التقدم في المشاركة السياسية للمرأة بطيئا. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2024، كانت المرأة تشغل 26,9 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم، مما يمثل زيادة متواضعة قدرها 4,6 نقطة مئوية منذ عام 2015 (22,3 في المائة). وفي الحكومات المحلية، كانت المشاركة أعلى، حيث كانت تبلغ 35,5 في المائة في 1 كانون الثاني/يناير 2023. وفي حين تبلغ نسبة تمثيل المرأة في العمالة على مستوى العالم 40 في المائة تقريبا، إلا أنها لم تكن، في عام 2022، تشغل إلا 27,5 في المائة من المناصب الإدارية، بانخفاض ملحوظ عن نسبة 28,5 في المائة في عام 2021.

• **الغاية 5-أ** في ثلث البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات ذات صلة وعددها 49 بلدا، تقل نسبة النساء والرجال الذين يمتلكون حقوق ملكية أو حيازة مضمونة للأراضي الزراعية عن 50 في المائة. وعلاوة على ذلك، هناك تفاوت ملحوظ بين ملكية المرأة وملكية الرجل للأراضي الزراعية، حيث يملك الرجال على الأقل ضعف ما تملكه النساء من الأراضي في نصف البلدان تقريبا. والحماية القانونية لحقوق المرأة في الأراضي منخفضة أو منعدمة في حوالي 58 في المائة من البلدان المبلغة.

• **الغاية 5-ب** في عام 2023، كان 78 في المائة من سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق يمتلكون هاتفا محمولا. وفي عام 2023، كان احتمال أن تمتلك النساء هاتفا محمولا أقل

من احتمال ذلك بالنسبة للرجال بنسبة 8 في المائة تقريبا، بانخفاض عن نسبة 10 في المائة في عام 2020.

- **الغاية 5-ج:** تشير البيانات التي قدمتها 105 من البلدان والمناطق للفترة 2018-2021 إلى أن 26 في المائة من البلدان، على مستوى العالم، لديها نظم شاملة لتتبع المساواة بين الجنسين ورصد المخصصات لها، وأن 59 في المائة منها لديها بعض ملامح نظام من هذا القبيل، وأن 15 في المائة منها ليس لديه الحد الأدنى من عناصر تلك النظم.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

26 - لا يسير أي من الغايات المحددة في إطار الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيقه. ففي عام 2022، كان 2,2 بليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب المدارة بأمان، وكان 3,5 بلايين شخص يفقدون الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان. وبين عامي 2002 و 2021، أثرت موجات الجفاف على أكثر من 1,4 بليون شخص. وفي عام 2022، عانى ما يقرب من نصف سكان العالم من شح شديد في المياه لجزء من العام على الأقل، بينما واجه ربعهم مستويات عالية للغاية من الإجهاد المائي. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم تلك المشاكل، مما يسبب مخاطر كبيرة على الاستقرار الاجتماعي. وفي حين أن أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود هي موطن لحوالي 40 في المائة من سكان العالم ويقاسمها 153 بلدا، فقد وضع أقل من خمس من تلك البلدان ترتيبات تنفيذية للتعاون فيما يتعلق بجميع موارده المائية العابرة للحدود. ولاستعادة التركيز على هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، فلا بد من تنسيق العمل على الصعيد العالمي بشأن الإدارة المتكاملة للمياه، ومعالجة آثار تغير المناخ على الموارد المائية، وتحسين إدارة المياه المشتركة.

- **الغايتان 1-6 و 2-6:** بين عامي 2015 و 2020، زاد عدد السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من 69 في المائة إلى 73 في المائة، وزاد عدد السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المدارة بأمان من 49 في المائة إلى 57 في المائة، وزاد عدد السكان الذين يستخدمون خدمات النظافة الصحية الأساسية من 67 في المائة إلى 75 في المائة. وسيطلب تحقيق التغطية الشاملة بمياه الشرب المدارة بأمان، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية المدارة بأمان، بحلول عام 2030، زيادة معدلات التقدم العالمية الحالية بمقدار ستة أضعاف وخمسة أضعاف وثلاثة أضعاف، على التوالي.

- **الغاية 3-6:** في البلدان التي أبلغت عن كل من إجمالي توليد مياه الصرف وإجمالي معالجة مياه الصرف في عام 2022، وعددها 73 بلدا، تلقت 76 في المائة من إجمالي تدفقات مياه الصرف بعض المعالجة على الأقل. وفي البلدان التي حددت مستوى المعالجة، وعددها 42 بلدا، تمت معالجة 56 في المائة من إجمالي تدفقات مياه الصرف بأمان (أي معالجة ثانوية على الأقل). وفي جميع مناطق العالم، لا يزال العديد من الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية في حالة جيدة - ففي عام 2023، كانت نوعية مياه 60 في المائة من المسطحات المائية التي تم تقييمها في 120 بلدا جيدة. ومع ذلك، تظهر البلدان التي تنفذ برامج الرصد الأكثر شمولاً أن نوعية المياه تتدهور منذ عام 2017.

- **الغاية 4-6** ارتفعت الكفاءة في استخدام المياه من 17,40 دولارا للمتر المكعب في عام 2015 إلى 20,80 دولارا للمتر المكعب في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 19 في المائة. وعلى الصعيد العالمي، بلغ متوسط مستوى الإجهاد المائي 18,6 في المائة في عام 2021، لكن هذا الرقم يخفي تباينات إقليمية كبيرة، حيث تظهر بعض المناطق مستويات إجهاد مائي حرجة قد تعرض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية للخطر. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع مستوى الإجهاد المائي بشكل طفيف، بنسبة 3 في المائة، من عام 2015 إلى عام 2021.
- **الغاية 5-6** لا يزال التقدم العالمي في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بطيئا - حيث كان مستوى التنفيذ 49 في المائة في عام 2017، و 54 في المائة في عام 2020، و 57 في المائة في عام 2023 - ولا يمضي العالم على المسار الصحيح لبلوغ الغاية المحددة لعام 2030 (91 في المائة). ولم يضع سوى 43 بلدا من أصل 153 بلدا ترتيبات تنفيذية بشأن 90 في المائة أو أكثر من مياها المشتركة العابرة للحدود (الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية)، ولم يضع أكثر من 20 بلدا ترتيبات تنفيذية بشأن أي من مياها العابرة للحدود. ومنذ عام 2020، لم يُعتمد سوى نحو 10 ترتيبات جديدة للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود.
- **الغاية 6-6** شهد العالم زيادة صافية في المياه السطحية الدائمة بين عامي 2005 و 2022، نتج جزء كبير منها عن تغير المناخ وامتلاء الخزانات. وفي حين أن هذا المكسب الصافي العالمي إيجابي، من المهم إدراك أن البيانات تشمل أيضا خسائر المياه الدائمة المرتبطة بالجفاف وزيادة الطلب على المياه في بعض المناطق.
- **الغاية 6-6** أزدت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بين عامي 2021 و 2022 بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 8,5 بلايين دولار، وهو ما يشير إلى عكس مسار الاتجاه التنزالي الذي لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية.

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

27 - في عام 2022، انخفضت إمكانية الحصول على الكهرباء على مستوى العالم لأول مرة منذ عقد من الزمن، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختلالات الناجمة عن كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا. وعلى الرغم من التحسن في كثافة الطاقة ونمو الطاقة المتجددة، لا تزال التدفقات المالية الدولية المخصصة للطاقة النظيفة في البلدان النامية غير كافية. وبالمعدل الحالي، سيظل 660 مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء ولن يتمكن 1,8 بليون شخص من الحصول على وقود الطهي النظيف بحلول عام 2030. ولتحقيق حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030، نحتاج إلى تسريع جهود الإمداد بالكهرباء، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، ووضع سياسات داعمة وأطر تنظيمية.

• الغاية 7-1

○ في عام 2022، ظلت نسبة الحصول على الكهرباء على الصعيد العالمي 91 في المائة، لكن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون عليها زاد بمقدار 10 ملايين من عام 2021 ليصل إلى 685 مليون شخص. وأدت عوامل مثل كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا إلى تعطيل التقدم. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2030، سيظل 660 مليون شخص يفتقرون

إلى الكهرباء. وفي عام 2022، كان نصيب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من العجز يبلغ 83 في المائة. بيد أن منطقة وسط وجنوب آسيا قلصت الفجوة الخاصة بها من 235 مليون شخص في عام 2015 إلى 33 مليون شخص في عام 2022. وتباطأ التقدم السنوي إلى 0,40 في المائة بين عامي 2020 و 2022، مما يتطلب زيادة بنسبة 1,08 في المائة حتى عام 2030 لتحقيق الغاية.

وفي عام 2022، استخدم حوالي 74 في المائة من سكان العالم وقود الطهي النظيف. ومع ذلك، لا يزال حوالي 2,1 بليون شخص يعتمدون على الوقود الملوث، مثل الفحم النباتي والفحم الحجري ونفايات المحاصيل والروث والكيروسين والخشب ومواد الطهي التقليدية. وانخفض العجز في الوصول العالمي إلى وقود الطهي النظيف من 36 في المائة في عام 2015 إلى 26 في المائة في عام 2022. ومع ذلك، تشير الاتجاهات الحالية إلى وجود عجز بنسبة 21 في المائة في تحقيق الوصول الشامل بحلول عام 2030، مما يترك 1,8 بليون شخص لا تتوفر لهم إمكانية الطهي النظيف بحلول ذلك العام.

• **الغاية 7-2** في عام 2021، بلغت الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة 18,7 في المائة. وباستثناء الاستخدام التقليدي للكتلة الحيوية، ارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة تدريجياً من 10,0 في المائة في عام 2015 إلى 12,5 في المائة في عام 2021. وتصدر قطاع الكهرباء مصادر الطاقة المتجددة، التي شكاك 28,2 في المائة من الاستهلاك النهائي الكلي للطاقة الكهربائية في عام 2021. بيد أن عدم إحراز تقدم كاف في قطاعي التدفئة والنقل يؤكد الحاجة إلى تدابير حفظ وإجراءات سياساتية أقوى. وتمثل زيادة توليد الطاقة المتجددة الجاهزة في العالم بمقدار ثلاثة أضعاف، على النحو المتوقع عليه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خطوة هامة في التوافق مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

• **الغاية 7-3** في عام 2021، تحسنت كثافة الطاقة الأولية بنسبة 0,8 في المائة، حيث انخفضت إلى ما دون كل من متوسط الفترة 2016-2021 (1,2 في المائة) والغاية 7-3 (2,6 في المائة). وتحققاً للغاية، يجب أن يبلغ متوسط التحسينات السنوية الآن حوالي 4 في المائة. وأدى الانتعاش الاقتصادي القوي في عام 2021 إلى أكبر زيادة سنوية في استهلاك الطاقة في 50 عاماً، حيث تجاوزت 5 في المائة. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالتحول نحو الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة وعودة ظهور قطاعات الطلب الأخرى بعد رفع تدابير الإغلاق.

• **الغاية 7-أ** في عام 2022، ارتفعت التدفقات المالية العامة الدولية التي تدعم الطاقة النظيفة في البلدان النامية إلى 15,4 بليون دولار، بزيادة قدرها 25 في المائة عن عام 2021، ولكنها لا تزال تمثل نصف الذروة التي بلغت 28,5 بليون دولار في عام 2016. ومع ذلك، كان يُتوقع أن يحدث في عام 2023 انخفاض في متوسط التدفقات العالمية للفترة 2019-2023 بمقدار 450 مليون دولار. وقد يعوق الاتجاه التنازلي في تلك التدفقات تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

• **الغاية 7-ب** تتزايد القدرة الإنتاجية الجاهزة للطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، حيث وصلت في عام 2022 إلى 424 واط للشخص الواحد على مستوى العالم. وبلغ متوسط استهلاك الفرد في البلدان المتقدمة 1 073 واط للشخص الواحد، في حين بلغ متوسط استهلاك الفرد في البلدان النامية 293 واط للشخص الواحد. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 8,5 في المائة عن عام 2021، وهو ما يشير إلى أطراد معدل النمو السنوي المركب البالغ 8,1 في المائة بين عامي 2018 و 2022.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

28 - يواجه التقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة تحديات ناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19، والتوترات التجارية، وارتفاع الديون في البلدان النامية، والنزاعات والضغط الجيوسياسية، التي تهدد مجتمعة النمو الاقتصادي العالمي. وفي حين أظهرت أسواق العمل مرونة، يقوض التفاوت في التعافي من الجائحة، وتراجع حماية حقوق العمل، ومواطن الضعف الناشئة، آفاق العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع تدهور آفاق سوق العمل، مع ارتفاع معدلات البطالة وركود النمو في عام 2024، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل ويعرض للخطر حصول المرأة على الأجر المنصف والشباب على العمل اللائق. ويتطلب تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة سياسات تعزز النمو الاقتصادي مع التركيز على العدالة الاجتماعية والعمالة الشاملة للجميع.

• **الغاية 8-1** بعد حدوث انخفاض حاد بنسبة 3,9 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، انتعش الاقتصاد العالمي محققا زيادة قدرها 5,3 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021. ومع ذلك، تباطأ النمو إلى 2,2 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر إلى 1,0 في المائة في عام 2023، قبل أن يرتفع قليلا إلى 1,8 في المائة و 1,5 في المائة في عامي 2024 و 2025 على التوالي. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5,1 في المائة في عام 2019 إلى 0,7 في المائة في عام 2020، ثم تعافى ليصل إلى 3,8 في المائة في عام 2021 و 4,6 في المائة في عام 2022. ويُتوقع أن يرتفع النمو إلى 4,4 في المائة في عام 2023 و 5,5 في المائة في عام 2024. ولكن من المتوقع أن يتباطأ إلى 4,9 في المائة في عام 2025.

• **الغاية 8-2** شهد نمو الإنتاجية ركودا في عامي 2022 و 2023، حيث ظل أقل من 0,5 في المائة. ويتناقض هذا الاتجاه البطيء بشكل صارخ مع فترة ما قبل الجائحة من 2015 إلى 2019، عندما تجاوز المعدل 1,5 في المائة. وقد أوقفت الجائحة هذا الاتجاه بشكل حاد، وسجل عام 2020 تنديا ملحوظا حيث انخفض الناتج بشكل أسرع من التوظيف، على الرغم من أن ذلك وازنّه بالكامل انتعاش قصير الأمد في الإنتاجية خلال عام 2021. وبشكل تباطؤ نمو الإنتاجية في الآونة الأخيرة خطرا على التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة، نظرا للدور الحاسم لنمو الإنتاجية كمحرك للنمو الاقتصادي العام.

• **الغاية 8-3** في عام 2023، تم توظيف أكثر من بليون عامل على مستوى العالم بشكل غير رسمي، وهو ما يمثل 58,0 في المائة من القوة العاملة العالمية. ومن المتوقع أن يشهد هذا الرقم انخفاضا طفيفا إلى 57,8 في المائة في عام 2024. ومعدل تراجع الاقتصاد غير الرسمي الذي

يقل نقطة مئوية منذ عام 2015 هو معدل بطيء للغاية بحيث يتعذر الدمج في القطاع الرسمي على نطاق واسع في أي وقت قريب.

- **الغاية 5-8** في عام 2023، لم يشهد معدل البطالة العالمي تحسنا فحسب، حيث انخفض إلى ما دون المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، بل وصل أيضا إلى أدنى مستوى له منذ عام 2000، واستقر عند 5,1 في المائة. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى زيادة طفيفة في البطالة العالمية في عام 2024، مع زيادة عدد العاطلين عن العمل بحوالي مليوني شخص، مما يؤدي إلى معدل بطالة بنسبة 5,2 في المائة. ولا تزال النساء والشباب يعانون من معدلات بطالة أعلى مقارنة بنظرائهم من الذكور والبالغين، على التوالي، على الصعيد العالمي وفي معظم المناطق.
- **الغاية 6-8** في عام 2023، بلغ المعدل العالمي للشباب خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب 21,7 في المائة، مما يدل على انخفاض كبير منذ عام 2020 ويقترّب من خط الأساس لعام 2015 البالغ 21,8 في المائة. ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل حتى عام 2025. وهناك حاجة ماسة إلى تكثيف المبادرات الرامية إلى خفض تلك المعدلات بين الشباب، مع التركيز على الشباب. فعلى الصعيد العالمي، لا يزال احتمال عدم التحاق الشباب بالعمل أو التدريب يفوق هذا الاحتمال بالنسبة للشباب بأكثر من الضعف.

• **الغاية 8-8**

- على الصعيد العالمي، يواجه العديد من العمال مخاطر كبيرة في أماكن عملهم، ولا تزال حوادث العمل شائعة. ففي 11 بلدا من أصل 93 بلدا تتوفر بشأنها بيانات، أُبلغ عن أكثر من 10 حالات وفاة مرتبطة بالعمل لكل 100 000 عامل⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، في نصف عدد البلدان الـ 96 التي تتوفر بيانات بشأنها، تجاوز عدد الإصابات غير المميتة لكل 100 000 عامل 641 إصابة.
- وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، تراجع متوسط المستوى العالمي للامتثال لحقوق العمل على المستوى الوطني بنسبة 7 في المائة. ويلاحظ هذا التراجع في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأصبح أكثر وضوحا في جميع المناطق منذ عام 2020. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن الأزمات المستمرة أدت إلى زيادة انتهاكات حقوق العمل في الممارسة العملية. وهي زيادة تعزى، بشكل مثير للجزع، إلى حدوث انتهاكات للحريات المدنية الأساسية للعمال وأصحاب العمل ومنظماتهم.
- **الغاية 8-9** في عام 2022، انتعشت السياحة بنسبة 82 في المائة من المستوى الذي كانت عليه في عام 2019، لتساهم بنسبة 3,1 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأدى رفع القيود المفروضة على السفر والطلب المتراكم إلى دفع هذا الانتعاش، لكن الاختلافات لا تزال قائمة على المستوى الإقليمي. ولا تزال أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه تحديات حيث بلغ الأداء الاقتصادي للسياحة ما نسبته 68 في المائة و 43 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة، على التوالي.

(4) تتصل البيانات بتواريخ مختلفة بين عامي 2004 و 2022.

- **الغاية 8-10** منذ عام 2015، زادت فرص الحصول على التمويل على الصعيد العالمي، ولكن تُظهر السنوات الأخيرة تغيرات في أساليب الحصول عليه. وتراجع عدد آلات صرف الأموال لكل 100 000 من البالغين من 64,6 آلة في عام 2015 إلى 63,9 آلة في عام 2022، في حين انخفض عدد فروع المصارف التجارية من 15,0 فرعا إلى 13,7 فرعا لكل 100 000 من البالغين. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التحول نحو الحصول على الخدمات المالية الرقمية. ويعكس ذلك تراجعاً في عدد فروع المصارف على الصعيد العالمي، باستثناء مناطق وسط آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- حسب المبلغ عنه في قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم لعام 2021، يوجد لدى 74 في المائة من البالغين حساب مصرفي، لكن 41 في المائة منهم يفتقرون إلى القدرة المالية على الصمود. والقدرة المالية على الصمود تعني القدرة على الحصول على أموال إضافية تعادل 5 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لبلدهم في غضون 30 يوماً من حدوث صدمة مالية، مثل حالة طوارئ صحية أو فقدان للوظائف. ويختلف ذلك حسب المنطقة، حيث كانت جنوب آسيا هي الأقل قدرة على الصمود مالياً (32 في المائة فقط) وشرق آسيا هي الأكثر قدرة على الصمود مالياً (77 في المائة).
- **الغاية 8-ب** في عام 2023، نفذ أقل من نصف البلدان المبلغة (36 بلداً من أصل 87) استراتيجية وطنية وتشغيل الشباب. وتوجد استراتيجية لدى حوالي ثلث هذه البلدان ولكنها تفتقر إلى أدلة واضحة على تنفيذها، في حين يعكف خمس هذه البلدان على وضع استراتيجية.

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

26 - منذ عام 2022، يواجه قطاع التصنيع ركوداً يعزى إلى عدم الاستقرار الجغرافي السياسي، والتضخم، والتحديات اللوجستية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتباطؤ اقتصادي عالمي أوسع نطاقاً. فعلى الصعيد العالمي، تراجعت حصة الصناعة التحويلية في العمالة. وفي حين أحرز تقدم في الحد من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مجال الصناعة التحويلية، إلا أنه لا يرقى إلى القيم المستهدفة لعام 2030. ولتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 9، ينبغي أن تعطي الجهود الأولوية لتسريع التحول الأخضر، مع التركيز الاستراتيجي على قطاعات معينة، ومعالجة أوجه عدم المساواة في القطاعات الرقمية وقطاعات الابتكار.

• الغاية 9-2

- انتعش قطاع التصنيع بقوة في عام 2021، ولكن النمو استقر عند حوالي 2,7 في المائة منذ عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل في عام 2024. وعلى الرغم من هذا الثبات، ارتفع نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع على الصعيد العالمي بنسبة 16 في المائة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، ليصل إلى 1 922 دولاراً للفرد. والفجوات صارخة على الصعيد الإقليمي، حيث سجلت أوروبا وأمريكا الشمالية رقماً قياسياً بلغ 4 986 دولاراً للفرد، متناقضاً مع مستوى جامد مسجل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغ 163 دولاراً.

○ ومنذ عام 2015، تشهد حصة العمالة في مجال التصنيع تقلبات على الصعيد العالمي. فقد كانت عند 14,3 في المائة في عام 2015، ثم انخفضت إلى 14,2 في المائة في عام 2020، لكنها شهدت انتعاشاً هامشياً في عام 2021. ومع ذلك، انخفضت تلك الحصة بحلول عام 2022 إلى 14,1 في المائة، مع وجود تفاوتات إقليمية ملحوظة. وفي حين شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا زيادات طفيفة، شهدت مناطق جغرافية أخرى انخفاضات، حيث سجلت أستراليا ونيوزيلندا أكبر مستوى من الانخفاض وهو 0,5 نقطة مئوية في الفترة من عام 2021 إلى عام 2022. وتبرز تلك الاتجاهات التأثير المستمر للأزمات على زيادة العمالة في مجال التصنيع.

• **الغاية 9-3** تعيش المشاريع الصغيرة حالة ضعف شديد، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. ووفقاً لبيانات دراسات استقصائية تغطي الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2023، لم يكن إلا بوسع 16,9 في المائة من الصناعات التحويلية الصغيرة النطاق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الحصول على القروض أو خطوط الائتمان، مقارنة بنسبة 45,4 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا يؤكد كيف تعرقل حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي تدفقات الاستثمار والحصول على الخدمات المالية للشركات الصغيرة، مما يعوق قدرتها على الصمود وتبنيها للتكنولوجيات الجديدة.

• **الغاية 9-4** على الصعيد العالمي، تراجعت كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً مطّرداً، حيث انخفضت بنسبة 11,5 في المائة من عام 2015 إلى عام 2021، مع ملاحظة انخفاض بنسبة 16 في المائة في قطاع التصنيع. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، سجلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناتجة عن احتراق الوقود ارتفاعاً قياسياً بلغ 33,6 جيجا طن في عام 2021، مع وصول انبعاثات الصناعة التحويلية أيضاً إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2014 وهو 6,1 جيجا طن. وتبرز هذه الأرقام أن معدل تخفيض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير كاف لتحقيق انخفاض إجمالي كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم.

• **الغاية 9-5** بعد تباطؤ الإنفاق على البحث والتطوير على الصعيد العالمي في عام 2020، بدأ أنه يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021، حيث ارتفع من 1,72 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 1,93 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، يمثل الإنفاق على البحث والتطوير في العديد من الاقتصادات النامية أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

• وزاد عدد الباحثين لكل مليون نسمة في جميع أنحاء العالم من 143 1 باحثاً في عام 2015 إلى 352 1 باحثاً في عام 2021، مع توظيف أوروبا وأمريكا الشمالية، وأستراليا ونيوزيلندا عدداً يزيد على المستوى العالمي بمقدار ثلاثة أضعاف (050 4 باحثاً و 696 4 باحثاً على التوالي في عام 2021). وفي المقابل، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدداً أقل بكثير، بلغ 96 باحثاً لكل مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً، حيث لم تكن تمثل إلا 31,5 في المائة من جميع الباحثين في جميع أنحاء العالم في عام 2021.

- **الغاية 9-ب** شهد الاتجاه التصاعدي التدريجي للقيمة المضافة للتصنيع المتوسط التقنية والعالي التقنية في إجمالي القيمة المضافة، الذي ارتفع من 46,3 في المائة في عام 2015 إلى 46,9 في المائة في عام 2019، انقطاعا وجيزا بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020، حيث انخفض إلى 46,8 في المائة. وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين والتحديات الاقتصادية، أظهر القطاع قدرة على الصمود مع تراجع طفيف بمقدار 0,67 نقطة مئوية في عام 2021. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، شكّل هذا القطاع حوالي 50,6 في المائة من إجمالي الصناعة التحويلية في عام 2021، بينما مثل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 18,3 في المائة فقط.
- **الغاية 9-ج** يصل النطاق العريض للأجهزة المحمولة (الجيل الثالث (G3) أو أعلى) إلى 95 في المائة من سكان العالم، مما يمثل ارتفاعا عن نسبة 78 في المائة المسجلة في عام 2015. وفي معظم البلدان النامية، يمثل هذا النوع من الوصول الطريقة الرئيسية - والطريقة الوحيدة في الغالب - للاتصال بالإنترنت. بيد أن سد فجوة التغطية المتبقية البالغة 5 في المائة تكتنفه تحديات. وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة لا تزال كبيرة في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) إذ تبلغ 31 في المائة. وعلى الرغم من أن الفجوة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتقلص حاليا، فإنها لا تزال مرتفعة نسبيا حيث تبلغ 17 في المائة، وتؤثر بشكل خاص على وسط وغرب أفريقيا.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

- 27 - بوجه عام، نمت دخول نسبة الـ 40 في المائة الأكثر فقرا بين السكان بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني لنمو الدخل في كثير من البلدان، وعززت التحويلات المالية خلال الجائحة الرخاء المشترك. ومع ذلك، اتسعت خلال السنوات الخمس الماضية الفجوة في نمو الدخل الفردي بين أفقر البلدان وأغناها. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر التمييز على أساس السن أو الجنس أو الدين أو العرق أو المعتقد على واحد من كل ستة أشخاص على مستوى العالم. وشهد عام 2023 ارتفاعا قياسيا في عدد اللاجئين بلغ 35,8 مليون لاجئ، وسُجلت أكثر من 8 000 حالة وفاة للمهاجرين على مستوى العالم. وتتطلب معالجة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها التوزيع العادل للموارد، والاستثمار في التعليم وتنمية المهارات، وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية، ومكافحة التمييز، ودعم الفئات المهمشة، وتعزيز التعاون الدولي لإقامة نظم تجارية ومالية منصفة.
- **الغاية 10-1** من بين 124 بلدا تتوفر بيانات بشأنها، حقق أكثر من نصف عددها نموا في دخل أدنى 40 في المائة من السكان دخلاً بمعدل أعلى من المتوسط الوطني لنمو الدخل. ومع ذلك، توجد تفاوتات جغرافية ملحوظة. ففي 78 في المائة من البلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا، شهد دخل أدنى 40 في المائة من سكانها دخلا نموا أسرع من المتوسط الوطني، في حين أظهر هذا الاتجاه 30 في المائة فقط من بلدان وسط آسيا وجنوب آسيا. وتشير البيانات المحدودة عن فترة الجائحة إلى أن التحويلات المالية عززت الرخاء المشترك، في معظم المناطق، في العديد من البلدان عن طريق دعم نمو دخل فئات السكان المحرومة.
 - **الغاية 10-3** زاد عدد البلدان المبلغة عن التمييز بنسبة 37 في المائة منذ عام 2022. ومع ذلك، لا يزال هناك شخص واحد من كل ستة أشخاص يواجه التمييز. ولا يزال التمييز العنصري والتمييز على أساس السن أو الجنس أو الدين أو المعتقد متفشين. وفي حين يفيد 7 في المائة من السكان

المشمولين بالاستقصاءات بأنهم يتعرضون للتمييز على أساس أصلهم الاجتماعي أو مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن أقل من خمس عدد البلدان يرصد التمييز على هذا الأساس.

• **الغاية 10-4** انخفضت الحصة التي يحصل عليها العمال من الناتج الاقتصادي من 54,1 في المائة في عام 2004 إلى 52,7 في المائة في عام 2021، مما يمثل انخفاضاً يبلغ متوسطه 568 دولاراً (تعاادل القوة الشرائية) لكل عامل. وأدت الجائحة إلى تقادم هذا الوضع، حيث كان الناتج الاقتصادي والدخل المتأتي من العمل في عام 2021 لا يزالان أقل من مستوييهما المسجلين في عام 2019 في العديد من المناطق. وبما أن الإيرادات المتأتية من العمل بالغة الأهمية للفئات الضعيفة أو الأقل ثراء، يولد الانخفاض الطويل الأجل في حصة دخل العمالة من الناتج المحلي الإجمالي ضغطاً تصاعدياً يزيد من انعدام المساواة.

• **الغاية 10-5** في عام 2022، حسنت المصارف أداءها عموماً بالمقارنة بعام 2015 في ظل التعافي الجاري من جائحة كوفيد-19. وارتفعت نسبة البلدان التي أبلغت عن عائد أصول يزيد عن 1 في المائة لتصل إلى 77,2 في المائة مقارنة بنسبة 70 في المائة المسجلة في عام 2021، مع ارتفاع النسبة الوسيطة لعائد الأصول من 1,34 في المائة إلى 1,56 في المائة. وتحسنت أيضاً جودة الأصول، حيث انخفضت النسبة الوسيطة للقروض المتعثرة إلى مجموع القروض من 4,07 في المائة في عام 2021 إلى 3,52 في المائة في عام 2022. ومع ذلك، ظل رأس المال الوقائي مستقرًا، حيث بلغت النسبة الوسيطة لرأس المال ذي المستوى 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 16,8 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة الـ 17 في المائة المسجلة في عام 2021.

• **الغاية 10-7** في عام 2023، كان هناك 177 8 حالة وفاة للمهاجرين على مستوى العالم، وهو أكثر الأعوام فتكا على الإطلاق، وفقاً للبيانات المستمدة من مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى مسارات آمنة للهجرة، حيث يواصل الناس المخاطرة بحياتهم، سالكين طرقاً غير نظامية بسبب البدائل المحدودة.

• وفي منتصف عام 2023، كان 35,8 مليون لاجئ مشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هم وأشخاص آخرون بحاجة إلى حماية دولية، لا يزالون نازحين قسراً بسبب الحروب والنزاعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير. ويمثل هذا الرقم أعلى مجموع مسجل حتى الآن ويعكس زيادات بسبب الحالات الجديدة وعدم إحراز تقدم في تسوية الحالات التي طال أمدها للاجئين. وفي عام 2015، كان هناك 213 لاجئاً لكل 100 000 شخص في جميع أنحاء العالم، ولكن بحلول منتصف عام 2023، تضاعف هذا الرقم ليصل إلى 441 لاجئاً لكل 100 000 شخص.

• **الغاية 10-ج** انخفض المتوسط العالمي لتكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبلغ المحول من 7,42 في المائة في عام 2016 إلى 6,18 في المائة في عام 2023. وارتفعت نسبة القنوات التي تعرض تكاليف أقل من 5 في المائة من 23 في المائة في عام 2016 إلى 75 في المائة في عام 2023. ورغم وضوح ما أحرز من تقدم، ثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتحقيق الغاية 10-ج.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

28 - يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المدن. ومع ذلك، تكابد المدن العديد من القضايا المعقدة، التي أصبحت أكثر صعوبة بسبب ارتفاع مستويات الفقر عالمياً في المناطق الحضرية في أعقاب جائحة كوفيد-19. فبسبب ارتفاع عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية وسائل النقل العام، وتوسع المدن الذي يتجاوز في وتيرته النمو السكاني، وصولاً إلى التهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية الحيوية وتعطل الخدمات الأساسية من جراء الكوارث، من الضروري أن تكون المدن مجهزة للتعامل مع هذه التحديات بشكل مناسب. وحيث إن العالم يزداد تحولاً إلى الطابع الحضري، مع توقع أن يقيم ما يقرب من 70 في المائة من سكان العالم في المدن بحلول عام 2050، تكتسي البنية التحتية الحيوية والإسكان الميسور التكلفة والنقل الكفؤ والخدمات الاجتماعية الأساسية أهمية بالغة لإنشاء مدن قادرة على الصمود ومستدامة للجميع.

- **الغاية 11-1** في عام 2022، كان 24,8 في المائة من سكان المناطق الحضرية يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في ظروف شبيهة بظروف العيش في الأحياء الفقيرة، وهي نسبة تقل قليلاً عنها في عام 2015 حين كانت 25 في المائة، ولكنها أعلى من النسبة المسجلة في عام 2020 حين كانت 24,2 في المائة. وكان العدد الإجمالي لسكان الأحياء الفقيرة في عام 2022 يبلغ 1,12 بليون شخص، بزيادة 130 مليون عن عام 2015. ويتركز أكثر من 85 في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في وسط وجنوب آسيا (334 مليوناً)، وشرق وجنوب شرق آسيا (362 مليوناً)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (265 مليوناً). وفي عام 2022، كانت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى نسبة من سكان المناطق الحضرية القاطنين في الأحياء الفقيرة، وهي 53,6 في المائة. وتشير التوقعات إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستشهد أكبر زيادة نسبية في عدد سكان الأحياء الفقيرة، مع توقع ازدياد عددهم بمقدار 360 مليون شخص بحلول عام 2030. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة أزمة الإسكان الحضري، عبر طرق منها توفير خيارات سكنية متنوعة وتحقيق المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية.

- **الغاية 11-2** تظهر البيانات التي جُمعت في عام 2023 من 2 039 مدينة في 188 بلداً أن 6 من كل 10 أشخاص من سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، مع وجود فجوات ملحوظة بين المناطق المتقدمة والنامية. وفي أقل البلدان نمواً، لا تتوافر تلك الوسائل إلا لـ 4 من كل 10 أشخاص، مقارنة بـ 8 من كل 10 أشخاص في المناطق الأكثر تقدماً. وهناك حاجة ملحة إلى استثمارات للتوسع في إتاحة تلك الوسائل، لا سيما في المناطق الحضرية الفقيرة في البلدان النامية.

- **الغاية 11-3** تظهر البيانات الواردة من 1 217 مدينة في 185 بلداً أن المدن تتمدد بسرعة أكبر من سرعة ازدياد كثافة سكانها. فبين عامي 2000 و 2020، توسعت المدن بسرعة تزيد عن سرعة ازدياد كثافة سكانها بمقدار إلى 3,7 مرات. وعلى الصعيد العالمي، بلغ متوسط تمدد المدن 5,6 في المائة سنوياً، في حين بلغ معدل ازدياد كثافة سكانها 1,5 في المائة فقط. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في معدلات تمدد المدن من عام 2010 إلى عام 2020، إلا أنها لا تزال تتجاوز معدلات ازدياد كثافة سكانها، مما أدى إلى الجور على أراض ذات قيمة بيئية. ويتطلب تحقيق التوازن بين الناس والازدهار والكوكب بحلول عام 2030 جهوداً متضافرة للحد من التمدد الحضري على الصعيد المحلي ودون الوطني والوطني.

- **الغاية 11-5** دُمر ما متوسط عدده 104 049 من وحدات ومرافق البنية التحتية الحيوية أو تضررت بسبب الكوارث سنويا في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022. وعلاوة على ذلك، عطلت الكوارث أكثر من 1,6 مليون خدمة أساسية، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية، كل عام.
- **الغاية 11-6** طرأ انخفاض عالمي بنسبة 9 في المائة في تعرض السكان للجسيمات الدقيقة من الفترة 2010-2014 إلى الفترة 2015-2019، حيث انخفض من 39,1 ميكروغراما لكل متر مربع إلى 35,7 ميكروغراما لكل متر مربع. وهذا قريب من قيمة الهدف المؤقت 1 الوارد في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء البالغة 35 ميكروغراما لكل متر مربع.
- **الغاية 11-7** تكشف البيانات الواردة من 1 365 مدينة في 187 بلدا أن الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة ضعيف بشكل ملحوظ في أقل البلدان نموا، حيث يتسنى لأقل من 3 من كل 10 أشخاص الوصول بسهولة إلى هذه المناطق. وعلى العكس من ذلك، في المناطق التي تسجل أداء عاليا مثل أستراليا ونيوزيلندا أو أوروبا وأمريكا الشمالية، يتمتع ما يقرب من 6 إلى 7 من كل 10 أشخاص من سكان المناطق الحضرية بسهولة الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة. ويُبرز هذا التفاوت التحدي العالمي السائد.
- **الغاية 11-ب** تحسنت إدارة المخاطر على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة؛ ففي عام 2023، أبلغت 106 بلدان بشكل تراكمي عن أن لديها استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية. وفي المتوسط، حددت 72 في المائة من الحكومات المحلية في البلدان المبلغة أن لديها استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

29 - تتوجج أزمة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في جميع أنحاء العالم أزمة الكوكب الثلاثة المستمرة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث. ويتواصل حاليا ارتفاع استهلاك المواد المحلية والأثر المادي، ويُهدر حوالي بليون وجبة من الطعام الصالح للأكل كل يوم في المنازل في جميع أنحاء العالم، وتزيد مخزونات النفايات الإلكترونية بشكل مطرد. ورغم وجود بلدان تقي حاليا بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقات البيئية وتتبنى نهجا شاملة لمعالجة التدهور البيئي، فقد ارتفع التمويل العام الذي يدعم إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2015، مما أعاق الانتقال إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري. وتتيح كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التصنيع فرصة لتقليل استخدام الموارد والوقود الأحفوري، وتعزيز الابتكار، والحفاظ على الطاقة، وخفض الانبعاثات، والدعوة إلى اتباع نهج الاقتصاد الدائري.

- **الغاية 12-1** في الفترة من عام 2019 إلى عام 2023، أبلغ ثلث الدول الأعضاء (63 بلدا) عن امتلاكها 516 أداة من أدوات السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- **الغاية 8-12/4-2** في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، زاد الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 5,8 في المائة وارتفع الأثر المادي بنسبة 6,8 في المائة. ويستمر ازدياد التفاوتات الإقليمية بين استهلاك المواد المحلية الصنع والأثر المادي، ولا سيما بين المناطق الجغرافية التي يكون فيها

الأثر المادي أعلى من استهلاك المواد المحلية (شرق وجنوب شرق آسيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وشمال أفريقيا وغرب آسيا) والمناطق الجغرافية التي يكون فيها الأثر المادي أقل من استهلاك المواد المحلية (وسط وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوقيانوسيا)، مع ظهور أنماط مختلفة من استهلاك المواد وما يقابلها من أثر بيئي.

• **الغاية 12-3** في عام 2022، أُهدر ما نسبته 19 في المائة من الغذاء العالمي، بإجمالي 1,05 بليون طن متري، وشكلت القمامة المنزلية ما نسبته 60 في المائة من تلك النسبة. وتولد هذه القمامة انبعاثات كبيرة من غازات الدفيئة، تزيد تكلفتها على تريليون دولار سنوياً، بينما يعاني 783 مليون شخص من الجوع. ورغم أن معالجة هذه المشكلة أمر بالغ الأهمية لخفض هدر الأغذية إلى النصف بحلول عام 2030، أدرجت 9 بلدان فقط من أصل 193 بلداً النفايات الغذائية في مساهماتها المحددة وطنياً اعتباراً من عام 2022. وفي الوقت نفسه، قُدرت النسبة المئوية للأغذية التي تُفقد عالمياً بعد الحصاد في المزارع وأثناء النقل والتخزين والبيع بالجملة والتجهيز بـ 13,2 في المائة في عام 2021.

• **الغاية 12-4** فيما يلي بيان بحالة الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تقي بتعهداتها والتزاماتها بإحالة المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة:

○ *اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق*. أوفت معظم الأطراف بالتزاماتها، حيث عيّن 94 في المائة منها جهات تنسيق وطنية وقدم 95 في المائة تقارير وطنية كاملة في عام 2023؛

○ *اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة*. تواصل الأطراف اتخاذ خطوات واسعة نحو الوفاء بالتزاماتها وفي وضع سياسات لمواكبة الظروف العالمية المتغيرة بسرعة، بسبل من بينها الاستجابة للتحديات المتزايدة التي تطرحها مسارات النفايات المعاصرة، مثل النفايات البلاستيكية والنفايات الإلكترونية، وتحسين إجراءات مراقبة نقل النفايات عبر الحدود، وتوسيع نطاق الاتفاقيات بإدراج مواد كيميائية جديدة؛

○ *بروتوكول مونتريال*. تواصل الأطراف الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بشأن إنتاج واستخدام المواد المستنفدة للأوزون، حيث صدق 156 طرفاً من أصل 198 طرفاً على تعديل كيغالي بحلول كانون الثاني/يناير 2024، مما يدل على زيادة الالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ بموجب البروتوكول.

• **الغايتان 12-4 و 12-5** في عام 2022، ارتفع توليد النفايات الإلكترونية إلى 7,8 كيلوغرام للفرد بعد أن كان 6,2 كيلوغرام للفرد في عام 2015، ولكن تمت إدارة ما قدره 1,7 كيلوغرام للفرد فقط بشكل سليم. وتؤدي النفايات الإلكترونية التي تدار بصورة سيئة إلى فقدان الموارد وزيادة استخدام الموارد البكر والمخاطر البيئية، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إدارة محسّنة وسليمة بيئياً للمعدات الإلكترونية.

- **الغاية 12-6** في عام 2022، نشرت 73 في المائة من الشركات المدرجة في العينة تقارير عن الاستدامة، مع تضاعف عدد الشركات ثلاث مرات عن عام 2016. ولوحظ هذا النمو في جميع المناطق.
- **الغاية 12-ج** سجلت إعانات الوقود الأحفوري مستوى قياسيا مرتفعا بلغ 1,53 تريليون دولار في عام 2022، مما يعكس مسار الاتجاه التنازلي الذي لوحظ في الفترة من 2012 إلى 2020. وأدى ارتفاع أسعار الطاقة الذي بدأ في عام 2021، بعد بدء تفشي مرض كوفيد-19، إلى تضخيم تلك الإعانات، مما دفع بعض الحكومات إلى اتخاذ تدابير دعم جديدة. ونتيجة لذلك، زاد التمويل العام لإنتاج واستهلاك النفط والفحم والغاز بأكثر من الضعف من عام 2021 إلى عام 2022 وبثلاثة أضعاف منذ عام 2015، مما أعاق التقدم نحو الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

30 - تحطمت الأرقام القياسية المتعلقة بالمناخ في عام 2023، حيث شاهد العالم أزمة المناخ تتكشف آنياً. وأصبحت المجتمعات في جميع أنحاء العالم تعاني من آثار ظواهر الطقس القسوى التي تدمر حياة الناس وسبل عيشهم يوميا. ولا يمكن لخريطة الطريق الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وتجنب أسوأ ما في فوضى المناخ، أن تتحمل أي تأخير أو تردد أو أنصاف حلول من جانب المجتمع العالمي. فهي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لإجراء تخفيضات جذرية في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي خلال العقد الحالي وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050.

• الغاية 13-1

- انخفض عدد حالات وفيات وفقد الأشخاص المتصلة بالكوارث لكل 100 000 من السكان (باستثناء الوفيات الناجمة عن كوفيد-19) إلى النصف تقريبا، من 1,62 خلال الفترة 2005-2014 إلى 0,82 خلال الفترة 2013-2022. غير أن العدد المطلق لا يزال مرتفعا. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2022، كانت الكوارث في جميع أنحاء العالم تحصد أرواح 42 553 شخصا كل عام. وعلاوة على ذلك، زاد عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100 000 من السكان بأكثر من الثلثين، من 1 169 شخصا خلال الفترة 2005-2014 إلى 1 980 شخصا خلال الفترة 2013-2022.
- وفي عام 2023، أبلغ 129 بلدا عن اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، بزيادة عن العدد المسجل في عام 2015 وهو 55 بلدا. ومن بين هذه البلدان، أبلغ 122 بلدا عن تعزيز اتساق السياسات والامتثال لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس كعنصر مهم في الاستراتيجية.

- **الغاية 13-2** كسر عام 2023 كل مؤشر مناخي وكان العام الأكثر احترارا على الإطلاق وفقا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. فقد وصلت درجات الحرارة العالمية إلى 1,45 درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مقتربة لأول مرة بشكل خطير من الحد الأدنى البالغ 1,5 درجة مئوية المشار إليه في اتفاق باريس. وعلى الرغم من بعض الانخفاضات التي شهدتها

البلدان المتقدمة بالنسبة لانبعاثات غازات الدفيئة، ارتفعت تركيزات غازات الدفيئة إلى مستويات قياسية ملحوظة في عام 2022، وتُظهر البيانات الآنية من عام 2023 استمرار زيادة غازات الدفيئة. وتزيد مستويات ثاني أكسيد الكربون حالياً بنسبة 150 في المائة عن مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

- **الغاية 13-3** كشفت دراسة أجريت في عام 2023 لأكثر من 530 مناهجاً دراسياً لعلوم العلوم والعلوم الاجتماعية للصف التاسع أن 69 في المائة منها لا تتضمن أي إشارة إلى تغير المناخ وأن 66 في المائة منها لا تُورد أي ذكر للاستدامة. غير أن ثلاثة أرباع عدد البلدان أفادت بأن لديها خططا لتتقيد مناهجها الدراسية في السنوات الثلاث المقبلة لزيادة التركيز على تغير المناخ والاستدامة.
- **الغاية 13-أ** زاد التمويل المناخي الذي أبلغت عنه الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كدعم مقدم إلى البلدان النامية، بمعدل مركب نسبته 5 في المائة، من عام 2015 إلى عام 2020، ليصل إلى 41 بليون دولار. وعلى الرغم من وجود مجموعة من التقديرات وعدم وجود منهجية محاسبية متفق عليها لهدف الـ 100 بليون دولار سنوياً، إلا أن الهدف لم يتحقق بعد بحلول عام 2021. ومع ذلك، بلغ التقدم المحرز مؤخراً في توفير التمويل المناخي وتعبئته 89,6 بليون دولار في عام 2021.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

31 - تغطي المحيطات أكثر من 70 في المائة من سطح الأرض ولها دور حاسم في توفير الغذاء وسبل العيش لأكثر من 3 بلايين شخص، وفي مكافحة آثار تغير المناخ. بيد أن الاتجاهات المثيرة للقلق في تراجع الأرصدة السمكية، والتلوث البحري، وتحمض المحيطات، وتدمير الموائل، تهدد النظم الإيكولوجية البحرية وسبل عيش المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتلك التحديات ولضمان صحة المحيطات واستدامتها على المدى الطويل من خلال ممارسات الصيد المستدامة، وجهود حفظ البيئة البحرية، والحد من التلوث، والتعاون العالمي لحماية الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية للأجيال المقبلة.

- **الغاية 14-3** يتزايد حالياً تحمض المحيطات، وسيستمر تزايد، ما لم يتوقف ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويُبرز عدد متزايد من البلدان ومحطات مراقبة المحيطات التي تقوم بجمع بيانات (من 178 محطة في عام 2021 إلى 638 محطة في عام 2024) القدرة المتنامية للبلدان على مراقبة الانخفاض المستمر في مستويات حموضة المحيطات (أو مستويات رقمها الهيدروجيني pH) في جميع أنحاء العالم، إلى جانب تباينات إقليمية قوية في وتيرة التغيير.
- **الغاية 14-6** يهدد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمصايد الأسماك العالمية، مما يعوق قدرة البلدان على إدارة مصايدها بفعالية. ويشكل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه أول اتفاق دولي ملزم يستهدف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على وجه التحديد. وقد ارتفع فعلاً عدد الدول التي يغطيها الاتفاق إلى 104 دول (مقارنة بـ 25 دولة في عام 2016)، ويشمل 64 في المائة من الدول الساحلية في العالم. وقد أحرزت الدول

تقدما جيدا عموما، حيث سجلت درجة عالية تبلغ قرابة 75 في المائة في تنفيذها للصكوك الدولية ذات الصلة في عام 2022 مقابل 70 في المائة في عام 2018.

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

32 - يؤكد الهدف 15 على الأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي بوصفه نظام حفظ الحياة للجنس البشري. ومع ذلك، فإن استنفاد الغابات بلا هوادة، إلى جانب معدل انقراض الأنواع المثير للجزع والجمود الحاصل في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، يعرض للخطر التوازن الدقيق للنظم الإيكولوجية. وللتصدي للتحديات والأزمات البيئية العالمية الملحة، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، فضلا عن التصحر، وتدهور الأراضي والتربة، والجفاف، وإزالة الغابات، يتحتم تكثيف الجهود للوفاء بالتزاماتنا العالمية المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي.

• **الغايتان 1-15 و 2-15** ما زال تقلص مساحة الغابات في العالم مستمرا، وإن كان بوتيرة أقل قليلا مقارنةً بالعقود السابقة. وانخفضت نسبة الغطاء الحرجي إلى إجمالي مساحة الأراضي من 31,9 في المائة في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020، حيث يمثل التوسع الزراعي ما يقرب من 90 في المائة من عمليات إزالة الغابات على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، اتسم بزيادة في نسبة الغابات الخاضعة لخطط الإدارة والكائنة داخل المناطق المحمية. وعلاوة على ذلك، فإن مساحة الغابات المصدق على سلامة إدارتها، التي أظهرت زيادة مطردة على المدى الطويل، شهدت انخفاضا كبيرا خلال السنتين الماضيتين، يعزى إلى تعليق شهادات التصديق بسبب النزاع في أوروبا.

• **الغايات 5-14 و 1-15 و 4-15** أظهرت التغطية العالمية لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية والبرية وفي المياه العذبة والجبال، المشمولة بتدابير الحماية والحفظ، تحسنا كبيرا قبل عام 2000، ولكن ظل هذا النمو جامدا على مدى العقدين الماضيين. ومما يثير القلق بوجه خاص مناطق وسط وجنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا وأوقيانوسيا، حيث يقل متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بتدابير الحماية والحفظ عن 30 في المائة. وكان التقدم أكثر إيجابية في أستراليا ونيوزيلندا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث وصلت التغطية في المتوسط إلى أكثر من 40 في المائة.

• **الغاية 15-5** يستمر خطر انقراض الأنواع في التناقص، كما يتضح من تدهور سُجَل بين عامي 1993 و 2024 بنسبة 12 في المائة في مؤشر القائمة الحمراء الإجمالي (و 4 في المائة منذ عام 2015). وتمت مؤخرا إعادة تقييم شاملة لخطر انقراض أنواع البرمائيات في العالم، وكشفت أنه بالنسبة للبرمائيات، تشكل تأثيرات تغير المناخ وتحويل الموائل وأمراض الفطريات الغازية الغربية أشد العوامل الدافعة إلى زيادة خطر الانقراض.

• **الغاية 15-6** تواصل البلدان إحراز تقدم في التصديق على الصكوك المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها وفي تنفيذ تلك الصكوك. وبحلول نهاية عام 2023، أبلغ 75 بلدا

(مقابل 6 بلدان في عام 2016) عن تدابيرها التشريعية أو الإدارية أو السياساتية بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقام بذلك 93 بلدا (مقابل 12 بلدا في عام 2015) فيما يتعلق بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

• **الغاية 15-7-15/1-ج-1** تظهر التقديرات المتاحة لأول مرة أن عمليات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية التي تم اعتراضها على الصعيد العالمي، كنسبة من جميع عمليات تجارة الأحياء البرية (القانونية وغير القانونية)، شهدت زيادة من عام 2017 فصاعدا، لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال الجائحة، في الفترة من عام 2020 إلى عام 2021. وتشير التقديرات إلى أن مضبوطات الأحياء البرية شكلت حوالي 1,4 في المائة إلى 1,9 في المائة من تجارة الأحياء البرية العالمية خلال الفترة 2020-2021.

• **الغاية 15-9** في عام 2023، نفذ 90 بلدا المعيار الإحصائي الدولي لقياس البيئة والنظم الإيكولوجية وعلاقتها بالاقتصاد، بزيادة قدرها 30 في المائة عن عام 2017.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

33 - في جميع أنحاء العالم، نحن بحاجة إلى السلام بكل معنى الكلمة. ومع ذلك، أصبح الطريق إلى السلام والأمن العالميين أكثر تعقيدا. ووصل النزوح القسري العالمي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث أُجبر أكثر من 110 ملايين شخص على الفرار من الاضطهاد والنزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان حسب الوضع في أيار/مايو 2023. وبين عامي 2022 و 2023، شهدت الخسائر في صفوف المدنيين أعلى ارتفاع منذ اعتماد خطة عام 2030. وتؤكد التهديدات المستمرة للأمن البشري في جميع أنحاء العالم انهيار المجتمعات التي تعيش في سلام ولا يهمل فيها أحد، وهي مجتمعات لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة، كما تؤكد الحاجة إلى استعادة الثقة وتعزيز وتجديد أطر السلام والأمن العالميين للاستجابة للنداءات التوافقية إلى السلام التي تطلقها أصوات لا حصر لها في جميع أنحاء العالم.

• الغاية 16-1

○ انخفض معدل جرائم القتل العالمي تدريجيا، حيث تراجع من 5,9 ضحية لكل 100 000 من السكان في عام 2015 إلى 5,5 ضحية في عام 2020. ومع ذلك، توقف هذا الاتجاه في عام 2021، مع ارتفاع حاد بلغ 5,8 ضحية لكل 100 000 من السكان، وانخفض قليلا فقط ليصل إلى 5,6 في عام 2022. ولا تزال المستويات العالية من العنف المرتبط بالجريمة المنظمة وأنشطة العصابات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب زيادة قابلية التعرض لجرائم القتل في أفريقيا، تسهم في أن تسجل تلك المناطق أعلى معدلات وأعداد جرائم القتل على الصعيد العالمي.

○ وارتفع بشكل حاد عدد القتلى المدنيين في النزاعات المسلحة في عام 2023. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2022 و 2023، زادت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 72 في

المائة، وهي أعلى زيادة منذ عام 2015. وفي عام 2023، حدثت في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل 7 من كل 10 وفيات تم تسجيلها. وعلاوة على ذلك، وللسنة الثانية على التوالي، ارتفع عدد المدنيين الذين قتلوا في النزاع ارتفاعاً هائلاً، مما أدى إلى عكس مسار الاتجاه التنازلي الذي حدث بين عامي 2016 و 2019. وبحلول عام 2023، ارتفع عدد الضحايا المدنيين إلى أكثر من 33 400 شخص، وهو ما يماثل تقريباً الذروة التي شهدتها عام 2015. وبحلول عام 2023، كان 4 من كل 10 مدنيين قُتلوا في النزاعات من النساء، وكان 3 من كل 10 قتلى مدنيين من الأطفال، أي تضاعف العدد مرتين وثلاث مرات، على التوالي، عما كان عليه في العام السابق.

○ ولا تزال البيانات المتعلقة بالتعرض للعنف محدودة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتبين البيانات المتاحة أن النساء والرجال لا يتأثرون بنفس النوع من العنف. ويبلغ متوسط انتشار العنف الجنسي في البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات 3,0 في المائة للنساء مقارنة بنسبة 0,8 في المائة فقط للرجال. غير أن النسبة الوسيطة لانتشار العنف البدني تبلغ 3,0 في المائة للرجال مقابل 2,1 في المائة للنساء.

• **الغاية 16-2** التأديب العنيف هو أكثر أشكال العنف ضد الأطفال شيوعاً وانتشاراً. ففي 82 بلداً (معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) تتوفر بشأنها بيانات عن الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، تعرض ما يقرب من 8 من كل 10 أطفال تراوحت أعمارهم من سنة واحدة إلى 14 سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل خلال الشهر السابق.

• **الغاية 16-3**

○ وفقاً للبيانات المتوفرة عن الجرائم التي أبلغت بها السلطات المختصة في 53 بلداً للفترة 2010-2022، بلغت النسبة المئوية الوسيطة لمن أبلغوا عن اعتداء جنسي في الأشهر الـ 12 الماضية 36 في المائة، في حين بلغ الرقم المماثل بالنسبة إلى السرقة 45 في المائة. وهاتان النسبتان أعلى بشكل ملحوظ من نسبة الإبلاغ عن الاعتداءات الجنسية، التي بلغت نسبتها المئوية الوسيطة في البلدان التي تتوفر عنها بيانات 17 في المائة.

○ وعلى الصعيد العالمي، بلغ العدد المقدر للأشخاص المحتجزين 11,4 مليون شخص في عام 2022، وهو ما يمثل معدلاً لنزلاء السجون يبلغ 142 سجينا لكل 100 000 من السكان. وفي عام 2022، كان ما يقرب من ثلث نزلاء السجون في العالم (3,5 ملايين) محتجزين في الحبس الاحتياطي، وظلت نسبتهم مستقرة بين عامي 2015 و 2022 (حوالي 30 في المائة).

• **الغاية 16-5** استناداً إلى بيانات واردة من 138 بلداً في الفترة بين عامي 2015 و 2022، أفاد 19 في المائة من الأشخاص الذين كانوا على اتصال بموظفين عموميين خلال الأشهر الـ 12 الماضية بأنه طُلب منهم دفع رشوة، أو قاموا بدفع رشوة، لموظف عمومي. وتتراوح الفروق الإقليمية بين 32 في المائة في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل و 9 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

- **الغاية 16-6** تحسنت موثوقية الميزانية في عامي 2021 و 2022، لتصل في المتوسط إلى 13,5 في المائة مقارنة بنسبة 15,3 في المائة في عام 2020، لكنها ظلت أضعف من مستويات ما قبل الجائحة، مسجلة 10,6 في المائة في المتوسط. ويعزى ذلك جزئياً إلى ما نشأ من تحديات دولية جديدة، بما في ذلك الضغوط السياسية العالمية، والتضخم، وتقلب أسعار الموارد.
- **الغاية 16-7** يتزايد التمثيل العام للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 45 سنة في البرلمانات على الصعيد العالمي، ولكن مع اتجاهات متناقضة، وهي زيادة في البلدان النامية وانخفاض في البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الزيادة في حصة المرأة من المناصب القيادية البرلمانية بطيئة، وإن كانت ثابتة. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2024، كانت النساء رئيسات لأكثر من 23,8 في المائة من البرلمانات (بزيادة قدرها 2,9 نقطة مئوية منذ عام 2021) وكُنَّ يشغلن 27,2 في المائة من مناصب رؤساء اللجان.
- **الغاية 16-9** في حين أن عددا قليلا من المناطق الجغرافية، بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، قد حققت تسجيل جميع المواليد، فإن ما لا يزيد عن نصف الأطفال الأفارقة الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات سُجلت ولاداتهم.

• **الغاية 16-10**

- انخفض عدد حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين التي سجلتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة في عام 2023 إلى 320 حالة في 40 دولة، مقارنة بـ 448 حالة في 36 دولة في عام 2022. ومع ذلك، شهدت مناطق النزاع زيادة حادة في عدد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا - 40 شخصا أزهقت أرواحهم - مما أدى إلى عكس مسار الاتجاه التنازلي منذ عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعفت تقريبا حالات الاختفاء القسري للعام الثاني على التوالي، حيث أُبلغ عن 54 حالة على الأقل على نطاق 14 دولة في عام 2023. ولذلك، هناك حاجة إلى أطر حماية قوية لوقف هذا الاتجاه، ولا سيما في البلدان التي تتدخل أو تتصاعد فيها النزاعات العنيفة أو الاضطرابات الاجتماعية.
- وفي عام 2024، كان لدى 140 بلدا قوانين تضمن على وجه التحديد حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة، مما يمثل ارتفاعا من 105 بلدا في عام 2015 و 14 بلدا في عام 1990.
- **الغاية 16-أ** بين عامي 2015 و 2023، زاد عدد البلدان التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تقي بالمعايير الدولية بنسبة 23 في المائة. ويوجد لدى أكثر من 40 في المائة من البلدان حاليا مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

- 34 - تشمل الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة مجالات هامة، مثل التمويل والتكنولوجيا والتجارة والبيانات. وهناك اتجاهات متفاوتة في تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، وفي توسيع نطاق الربط بشبكة الإنترنت، وفي تعزيز النظم الإحصائية. ومع ذلك، فإن الفجوة الاستثمارية السنوية الكبيرة الماثلة أمام البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والبالغة 4 تريليونات دولار، والمشاكل المستمرة المعرّقة، مثل

مستويات الديون الخارجية المرتفعة بشكل غير مسبوق ومحدودية إمكانية الربط بالإنترنت في البلدان المنخفضة الدخل، تؤكد الحاجة إلى التعاون المستمر وتعزيز التعاون والدعم في مشهد يتدهور فيه التعاون الدولي وتتفاقم فيه التوترات الجيوسياسية.

الشؤون المالية

• *الغاية 17-1* تظهر بيانات عام 2022 الواردة من حوالي 130 بلداً أن الإيرادات الحكومية تمثل على الصعيد العالمي حوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي أو الإيرادات المتأتية في شكل ضرائب 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة و 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي عام 2019، بلغ المتوسط العام لنسبة الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب نحو 66 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و 61 في المائة في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية. وانخفض المتوسط العام بشكل حاد بعد ظهور الجائحة إلى حوالي 52 في المائة في عام 2020، وعلى الرغم من انتعاشه في عامي 2021 و 2022 لكلتا المجموعتين من الاقتصادات (إلى 62 في المائة للاقتصادات المتقدمة و 59 في المائة للبلدان الصاعدة والنامية)، فإنه لا يزال أقل من مستوى ما قبل الجائحة.

• *الغاية 17-2* في عام 2023، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 223,7 بليون دولار، وهو ما يمثل 0,37 في المائة من الدخل القومي الإجمالي المشترك للبلدان الأعضاء. وارتفع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023 بنسبة 1,8 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2022 وبنسبة 47,0 في المائة مقارنة بعام 2015. وكانت تلك هي السنة الخامسة على التوالي التي تصل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى مرتفع جديد. وتعزى الزيادة أساساً إلى المعونة المقدمة إلى أوكرانيا، والمساعدة الإنسانية، والمساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية.

• *الغاية 17-3*

○ في عام 2022، بلغت الموارد المالية للبلدان النامية من مصادر متعددة أبلغ عنها 101 من مقدمي الخدمات الثنائية والمتعددة الأطراف 276,6 بليون دولار من الموارد الرسمية، و 55,3 بليون دولار من التمويل الخاص، و 10,2 بلايين دولار من المنح الخاصة للتنمية. وانخفضت منح التنمية المستدامة (الرسمية والخاصة) في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ومع ذلك، زادت قروض التنمية الميسرة الشروط والممكن تحمّلها بنسبة 6 في المائة، في حين انخفضت القروض غير الميسرة بأقل من 1 في المائة وزاد التمويل الخاص المعبأ بنسبة 21 في المائة، مما عوض الانخفاض الذي حدث في عام 2021.

○ وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2023 ما يقدر بنحو 1,37 تريليون دولار، بزيادة هامشية عن عام 2022. بيد أن الزيادة تعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع القيم في عدد صغير من الاقتصادات الوسيطة؛ وباستثناء هذه الاقتصادات الوسيطة، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 18 في المائة. وظل عدد مشاريع الاستثمار الدولية المعلن عنها في البلدان النامية في القطاعات ذات الصلة

بأهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك البنية التحتية ومصادر الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي والصحة والتعليم - عددا ثابتا.

○ وتبلغ الآن الفجوة الاستثمارية السنوية التي يتعين أن تسدها البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة نحو 4 تريليونات دولار. ولتحقيق الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فلا بد من إيجاد نحو 30 تريليون دولار من الاستثمارات الإضافية على مدى السنوات الثماني المقبلة. ويتعلق أكثر من نصف الفجوة، أو 2,2 تريليون دولار، بتحول الطاقة وحده.

○ وفي الفترة التي أعقبت ذروة جائحة كوفيد-19، أثبتت التحويلات المالية قدرتها على الصمود وأصبحت مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي للبلدان النامية. ففي عام 2022، زادت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 8,0 في المائة لتصل إلى 647 بليون دولار. وهذه الزيادة لافتة للنظر، بالنظر إلى أنها جاءت بعد معدل نمو بنسبة 10,6 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو التحويلات إلى حوالي 4,0 في المائة في عام 2023.

• **الغاية 17-4** انخفاض مستوى رصيد الدين الخارجي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2022 للمرة الأولى منذ عام 2015، إلى 9,0 تريليونات دولار، من 9,3 تريليونات دولار في عام 2021. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في عام 2022، ظلت مستويات رصيد الدين الخارجي مرتفعة بشكل غير مسبوق بعد أكثر من عقد من التراكم السريع للديون. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تزداد مستقبلا تكاليف الفائدة بالفائدة بالقيمة الاسمية وفيما يتعلق بالدخل القومي الإجمالي وإيرادات الصادرات نظرا للارتفاع الشديد في أسعار الفائدة العالمية للتحكم في التضخم، ويمكن أن تصبح عبئا متزايدا الثقيل من خلال إزاحة الإنفاق على أولويات أخرى للعديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

• **الغاية 17-5** لا يزال عدد البلدان التي تدأب في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، محدودا. ففي عام 2023، كان لدى ما لا يقل عن 50 بلدا، بما في ذلك 19 اقتصادا صاعدا أو ناميا، نوع واحد على الأقل من آليات تشجيع الاستثمار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج. غير أن 23 بلدا فقط من هذه البلدان اعتمدت خطة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، تستهدف على وجه التحديد البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• **الغاية 17-6** استمر نمو اشتراكات النطاق العريض الثابت بشكل مطرد؛ فبين عامي 2015 و 2019، كان متوسط معدل النمو السنوي يبلغ 6,4 في المائة، وبلغت الاشتراكات 19 لكل 100 نسمة في عام 2023 على مستوى العالم. ومع ذلك، وفي حين أن التوصيلات الثابتة شائعة بين الأسر المعيشية في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل، فإنها تكاد تكون معدومة في البلدان المنخفضة الدخل بسبب ارتفاع الأسعار والافتقار إلى البنية التحتية.

- الغاية 17-8 كان لدى ما يقرب من 67 في المائة من سكان العالم، أو 5,4 بلايين شخص، اتصال بالإنترنت في عام 2023. ويمثل ذلك نمواً بنسبة 4,7 في المائة منذ عام 2022، وهي زيادة أعلى من تلك المسجلة من عام 2021 إلى عام 2022، ونسبتها 3,5 في المائة. وفي حين كان هناك ارتفاع في معدل زيادة عدد مستخدمي الإنترنت خلال جائحة كوفيد-19، عادت خلال السنوات الثلاث الماضية معدلات الزيادة في عدد مستخدمي الإنترنت إلى مستويات ما قبل الجائحة.

البيانات والرصد والمساءلة

• الغاية 17-18

- تُمثل أحد الآثار البعيدة المدى لجائحة كوفيد-19 في محدودية قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات الحديثة لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وتجسد ذلك في انخفاض متوسط درجات تغطية البيانات في مؤشر البيانات المفتوحة Open Data Inventory. وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ مؤخراً في قدرات إنتاج البيانات، تظهر مقارنة درجات التغطية الواردة في مؤشر البيانات المفتوحة من عام 2017 إلى عام 2022 أن درجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زادت بنفس وتيرة البلدان المرتفعة الدخل.
- وعلى الصعيد العالمي، تشهد الدرجات في مؤشر أداء مصادر البيانات (الركيزة 4 من مؤشرات الأداء الإحصائي) ومؤشر أداء البنية التحتية للبيانات (الركيزة 5 من مؤشرات الأداء الإحصائي) تحسناً منذ عام 2016. وتحسنت مصادر البيانات بمقدار 3 نقاط فقط، وتراجعت جزئياً بسبب الاضطرابات الناجمة عن كوفيد-19، في حين زادت البنية التحتية للبيانات - وتعني أن البنية التحتية المادية وغير المادية اللازمة لإنتاج البيانات متاحة - بنحو 14 نقطة.
- وفي عام 2023، أبلغ 159 بلداً وإقليماً عن وجود تشريعات إحصائية وطنية تمتثل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بـ 132 بلداً المسجلة في عام 2019 ويمثل أسرع نمو سنوي من حيث عدد البلدان.
- وفي عام 2023، أبلغ ما مجموعه 163 بلداً وإقليماً عن تنفيذ خطة إحصائية وطنية، مما يمثل زيادة مقارنة بـ 143 بلداً المسجلة في عام 2019 و 156 بلداً المسجلة في عام 2022. ومن بين هذه الخطط، تم تمويل 109 خطط بالكامل، بما يمثل ارتفاعاً من 91 خطة مسجلة في عام 2019 و 100 خطة مسجلة في عام 2022. وتشير هذه الاتجاهات إلى التعافي من الاضطرابات الطويلة الأجل الناجمة عن الجائحة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإحصائية.
- الغاية 17-19 شهدت البلدان نمواً جديداً في الدعم الدولي لتطوير البيانات والإحصاءات، حيث بلغ 799 مليون دولار في عام 2021 ويمثل زيادة بنسبة 14 في المائة عن عام 2020 وزيادة كبيرة بنسبة 44 في المائة عن عام 2015. والجدير بالذكر أن عام 2021 شهد المرة الأولى التي يبرز فيها مقدمو المعونة المتعددة الأطراف باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل.